الأمم المتحدة S/2020/1088

مجلس الأمن

Distr.: General
9 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سورية)"، المعقودة يوم الخميس، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. كما أدلى ممثلو جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية ببيانات.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) إينغا روندا **كنغ**
رئيسة مجلس الأمن

181220 101120 20-14880 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو

شكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة التي أتيحت لي لإطلاع مجلس الأمن على تنفيذ القرار 2118 (2013)، بشأن القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

منذ إحاطتي السابقة، في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (انظر S/PV.8764)، واصل مكتب شؤون نزع السلاح الاتصال المنتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بهذه المسألة. ولم يتلق مكتب شؤون نزع السلاح حتى الآن أي معلومات إضافية من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية بشأن المسائل المتعلقة بالقرار 2118 (2013) خلال هذه الفترة.

وكما أبلغت مجلس الأمن من قبل، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا تزال تؤثر على قدرة المنظمة على الانتشار في الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، واصلت الأمانة الفنية تنفيذ الأنشطة المكلفة بها فيما يتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري وتعاونها مع الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد.

ويواصل فريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة جهوده لتوضيح جميع المسائل المعلقة بشأن الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية الموجه إلى المنظمة. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تقديري لأعضاء فريق تقييم الإعلانات الذين زاروا دمشق خلال الفترة من 22 أيلول/سبتمبر إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 لعقد الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات مع الهيئة الوطنية السورية على الرغم من جائحة كوفيد-19 وغيرها من التحديات اللوجستية والأمنية الأخرى. وخلال تلك المهمة، جمع فريق تقييم الإعلانات عينات لتحل محل تلك التي أُخذت أثناء مهمته السابقة وناقش الحالة الراهنة لجميع المسائل المعلقة. وستُبلغ نتائج هذه الأنشطة إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الوقت المناسب.

وفي هذه المرحلة، ونظرا للثغرات المحددة وأوجه التضارب والتناقضات التي لا تزال بلا حل، قدرت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية لا يمكن اعتباره دقيقا وكاملا، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأود أن أذكّر أعضاء المجلس بأن الجهود المبذولة لحل هذه المسائل المعلقة لا تزال مستمرة منذ عام 2014. وكما قيل في مناسبات عديدة، فإن ثقة المجتمع الدولي في القضاء الكامل على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري تتوقف على الانتهاء من هذه المسائل.

وقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال تخطط للقيام بجولتي تفتيش على منشأتي برزة وجمرايا التابعتين لمركز الدراسات والبحوث العلمية السوري في عام 2020. غير أن القيام بعمليات تفتيش أخرى لهذه المرافق سيخضع لتطور جائحة كوفيد-19 .

وفيما يتعلق بالعثور على مادة كيميائية مدرجة في الجدول 2، تم اكتشافها في مرافق برزة التابعة للمركز في أثناء الجولة الثالثة من عمليات التفتيش التي جرت في عام 2018، أفهم أن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إغلاق ملف هذه المسألة.

وأشير إلى أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وتواصل تعاونها مع الحكومة السورية وغيرها من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من الحوادث. وسيكون أي نشر آخر لبعثة تقصي الحقائق رهنا بتطور جائحة كوفيد-19 .

وكما سبق أن أبلغت مجلس الأمن، أصدرت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 "تقرير بعثة المنظمة لتقصي الحقائق في سورية بشأن حادثة ادّعاء استخدام مواد كيميائية كسلاح في سراقب بالجمهورية العربية السورية، يوم 1 آب/أغسطس 2016"، والذي خلص إلى أن تحليل جميع البيانات المتاحة التي تم الحصول عليها حتى صدور ذلك التقرير لا يسمح لبعثة تقصي الحقائق بالتثبت من استخدام مواد كيميائية من عدمه كسلاح في تلك الحادثة.

كما أصدرت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية "تقرير بعثة المنظمة لتقصّي الحقائق في سورية بشأن الحادثة التي وقعت في حلب بالجمهورية العربية السورية يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018". ووفقا لتقرير بعثة تقصي الحقائق، فإن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها وتحليلها والموجز المُجمّع للمقابلات ونتائج التحليلات المختبرية لم تسمح لها بالتثبت مما إذا كانت مواد كيميائية قد استخدمت كسلاح في الحادثة أم لا. وجرى إطلاع أعضاء مجلس الأمن على نسخة من التقريرين بوصفها الوثيقة S/2020/1082.

ويواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية تحقيقاته في الحوادث التي حددت بعثة تقصي الحقائق أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت فيها أو أن من المرجَّح أنها استُخدمت فيها في الجمهورية العربية السورية وسيصدر تقارير جديدة في الوقت المناسب.

وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأؤكد دعمي الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلاليته.

وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى المجلس التنفيذي للمنظمة تقريرا بعنوان "تنفيذ القرار EC-94/DEC.2 بشأن التصدّي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها". ويذكر ذلك التقرير أن الجمهورية العربية السورية لم تستكمل التدابير المبينة في الفقرة 5 من القرار خلال فترة التسعين يوما المحددة فيه. وتم إطلاع مجلس الأمن والجمعية العامة على نسخة من ذلك التقرير بوصفه الوثيقة A/75/536-S/2020/1033، عملا بالفقرة 12 من القرار المذكور أعلاه للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولا يمكن أن نكرر بما فيه الكفاية أنه لا يوجد أي مبرر لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أيٍ كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. فلا توجد أعذار لعمل لا يُغتفر. ويجب تحديد هوية الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم. ويحدوني أمل صادق في أن يوحد أعضاء المجلس صفوفهم بشأن هذه المسألة.

المرفق الثاني

بيان مستشار البعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، ماتياس بوغايرت

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

اليوم، مرة أخرى، يناقش المجلس موضوع استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وعلى عكس ما قد تعتقده بعض الوفود، فإن هذه الجلسة المنتظمة لا تزال مهمة وضرورية جدا. وقد اتخذ المجلس القرار 2118 (2013) بشأن استخدام سورية للأسلحة الكيميائية قبل سبع سنوات، أي في عام 2013. ولكن حتى الآن، لم تتخذ سورية الخطوات اللازمة لإحراز التقدم في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). وكان ذلك أيضا هو الاستنتاج الذي خلص إليه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في قراره الصادر في تموز/يوليه المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها" .

وباعتبارنا مجتمعا دوليا، لا يمكن أن نقبل عدم إحراز التقدم على هذا النحو.

وقد أصبحت سورية نفسها عضواً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 2013، بعد أن استخدم النظام المواد الكيميائية كأسلحة في عدة هجمات عشوائية مما تسبب لسكانه قدرا كبير من المعاناة والموت.

ومن أجل تأمين مستقبل خال من الأسلحة الكيميائية، تقع على عاتقنا مسؤولية حماية المعايير والقواعد التي اتفقنا عليها جميعا، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والتمسك بها. واتفاقية الأسلحة الكيميائية، المعيار العالمي لمكافحة الأسلحة الكيميائية، ليست اتفاقا قانونيا فحسب بل هي أيضا إعلان أخلاقي بشأن كرامة البشرية. وإذا لم نتصرف عندما تنتهك قواعدنا وقيمنا الأساسية، فإننا نشجع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية.

ولذلك، بذلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كل الجهود الممكنة للعمل مع السلطات السورية، بطريقة مستقلة ومهنية وواقعية، لمساعدة السلطات على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

وأنشئت بعثة مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2013. وأُنشئت بعثة لتقصي الحقائق في عام 2014 للتحقق من الحقائق المحيطة بالاستخدام المزعوم للمواد الكيميائية السامة. وفي عام 2014 أيضا، أنشئ فريق لتقييم الإعلان بغية إشراك السلطات السورية في حل الثغرات وأوجه عدم الاتساق التي تم تحديدها.

ولكن، كما قيل من قبل وتأكد اليوم في الإحاطة، لم يحرز سوى تقدم ضئيل للغاية بسبب عدم تعاون السلطات السورية. وحتى الآن، لا يزال إعلان سورية عن الأسلحة الكيميائية غير مكتمل. وهذا يترك الباب مفتوحاً أمام الاحتمال غير المقبول بأن سورية لا تزال تحتفظ بمخزونات من العوامل الكيميائية، وبالتالي يمكن استخدام تلك العوامل مرة أخرى ضد السكان السوريين. وكما قال المدير العام آرياس في وقت سابق،

"إن طبيعة أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ونطاقها الكاملين لا يزالان غير واضحين. فنتائج تحليلات العينات التي قام بها [فريق تقييم الإعلان] تشير إلى

أنشطة غير معلنة، بما في ذلك عوامل الحرب الكيميائية غير المعلن عنها والأنشطة غير المعلنة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية“.

وخلصت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت أو يحتمل أنها استخدمت في 18 حالة على الأقل. وخلص التقرير السابق لفريق التحقيق وتحديد الهوية إلى أن القوات الجوية العربية السورية ستُحمل المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في آذار/مارس 2017. ويؤكد هذا التقرير الأخير النمط الأوسع نطاقا ويذكرنا بأنه من الضروري تماما أن تعالج جميع المسائل المعلقة معالجة قاطعة، دون أي شك.

إن سورية لا تتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولا تسمح للفريق بالوصول إلى أراضيها.

وفي ضوء ما ذكرته، لا يمكن للمرء إلا أن يستنتج أن هذه المسألة لا تزال تكتسي أهمية قصوى للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي للمجلس. وعلاوة على ذلك، نتطلع إلى المداولات التي ستعقد في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف، التي ستبدأ في كانون الأول/ديسمبر، لاتخاذ أي تدابير أخرى في ظل عدم الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات المؤتمر.

وعلاوة على التدابير التي اتخذتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ينبغي محاسبة مرتكبي تلك الجرائم. فالعدالة وحدها هي التي يمكن أن تمنع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية. ومن مسؤوليتنا المشتركة دعم جميع الإجراءات والهيئات التي تسهم في ذلك، بما في ذلك عن طريق الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم المرتكبة بموجب القانون الدولي في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، أو من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، نأسف للمحاولات الأخيرة للتضليل الإعلامي واستقطاب المناقشات في مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن يركز على جوهر المسألة قيد النظر، أي عدم رغبة سورية في الامتثال لالتزاماتها.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها. وأود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، ينبغي لجميع الأطراف أن تشجع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الحفاظ على حسن الاتصال والتعاون مع الحكومة السورية. ووفقا لآخر تقرير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عقدت الحكومة السورية في الفترة من 22 أيلول/سبتمبر إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات التقنية مع الأمانة الفنية، نوقشت خلالها جميع المسائل المتعلقة بالإعلان الأولي. وقبل ذلك، قدمت الحكومة السورية أيضا مواد تكميلية بشأن بعض المسائل العالقة.

وقد أبدت سورية في تقريرها الشهري إلى المجلس التنفيذي استعدادها لمواصلة الاتصال بالأمانة الفنية ومواصلة التعاون معها. وأكد الجانب السوري من جديد أن سورية ستعمل مع الأمانة الفنية لحل المسائل المعلقة من خلال نهج مهني وشفاف. وتستحق هذه التطورات والنهج البناء الذي تتبعه سورية الاعتراف بها جميعا. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى النظر بموضوعية إلى جهود سورية وتأمل أن تستجيب الأمانة الفنية لطلب سورية بطريقة مهنية وشفافة.

ثانياً، يجب أن تحترم المناقشات بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية الحقائق والعلم وألا تستند إلى افتراض الذنب. وتؤيد الصين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إجراء تحقيقات شاملة وموضوعية وعادلة في الحوادث ذات الصلة، على النحو الذي صدر به تكليف من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بغية التوصل إلى استنتاجات يمكن أن تصمد أمام اختبار العلم والتاريخ، استنادا إلى أدلة دامغة.

وقد شكك عدد من الخبراء المستقلين منذ فترة في تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية. وهذه الأسئلة تقنية بحتة، وآمل أن توليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الاهتمام وأن تقدم إجابات مهنية قائمة على العلم ومقنعة. وفي مواجهة العديد من النقاط المشكوك فيها، فإن الصين تعارض التسرع في استخلاص أي استنتاجات، بل اتخاذ إجراءات متسرعة. وهذا النهج لن يؤدي إلى الإضرار بتنفيذ القرار 2118 (2013) فحسب، بل سيضر أيضا بالثقة بين الأطراف السورية ويؤثر على التسوية السياسية للمسألة السورية.

ثالثا، ينبغي أن تكون المناقشات حول مسألة الأسلحة الكيميائية السورية مفتوحة وشفافة وشاملة لتجنب أي تسييس. وفي الشهر الماضي، وبسبب اعتراضات بعض الأعضاء، لم يقم المجلس بدعوة المدير العام السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد بستاني، إلى تقديم إحاطة (انظر S/PV.8764). وهذا أمر مخيب للآمال حقاً. وفي ذلك الوقت، قال بعض الأعضاء بأن السيد بستاني قد ترك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قبل سنوات، وأنه لم يكن على دراية بملف الأسلحة الكيميائية السورية، وأنه إذا كان لا بد من توجيه الدعوة لأحد لتقديم إحاطة، فينبغي أن توجه إلى المدير العام الحالي، السيد آرياس.

ولكن ما نجد صعوبة في فهمه هو أن نفس الأعضاء يعارضون الآن دعوة السيد آرياس لحضور مؤتمر المجلس عن طريق الفيديو هذا الشهر بوصفه أحد مقدمي الإحاطات. وندعو الأعضاء المعنيين إلى

الإبقاء على مواقفهم متسقة، والامتناع عن ازدواجية المعايير، أو فرض موقفهم على الآخرين، واتخاذ موقف منفتح وشامل إزاء الآراء المتباينة التي تثار في مداولات المجلس.

إن فريق التحقيق وتحديد الهوية يتخبط في أوجه الخلاف منذ إنشائه. والقرار الذي يطالب الحكومة السورية بحل جميع المسائل العالقة في غضون فترة زمنية محددة لم يحظ بما يسمى بتأييد إجماعي. ويتعين على جميع الأطراف أن تتخذ نهجا مسؤولا وأن تزيد من الحوار والتشاور سعيا إلى التوصل إلى توافق في الآراء، بدلا من إحداث المزيد من الانقسام بل استخدام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كأداة سياسية لقمع حكومة بلد ما أو استهدافها.

وتحث الصين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمانة الفنية على تيسير المزيد من الحوار والتشاور بين الدول الأطراف والحفاظ على تقليد اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء. وإجراء تصويت واحد، عندما تظل الأطراف منقسمة، يؤدي إلى تكثيف المواجهة بين الدول الأطراف وتقويض مناخ التعاون وتقويض سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومصالحها الطويلة الأجل.

وبالإضافة إلى ذلك، وجه ممثل الولايات المتحدة الآن في بيانه اتهامات لا أساس لها ضد الصين، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. وقد استخدم ممثل الولايات المتحدة مصطلح "الدول المسؤولة" عدة مرات في بيانه. هذا مصطلح رائع. ونأمل أن تفكر الولايات المتحدة، قبل استخدام هذا المصطلح، فيما تفعله وتقوله منذ فترة على الساحة الدولية، وفيما إذا كانت دولة مسؤولة. أعتقد أن العالم يرى ذلك بوضوح وسيحكم بنفسه. قبل أن يستخدم ممثلها مصطلح "الدول المسؤولة" من جديد، على الولايات المتحدة أن تكف عن التدخل في سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، وأن تكف عن تسييس قضية الأسلحة الكيميائية في سورية، وأن تكف عن تأجيج المواجهة والنزاع في الشرق الأوسط

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن الصين ستواصل القيام بدور بناء بشأن ملف الأسلحة الكيميائية السورية.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها بعد ظهر اليوم.

ونود أن نبدأ بالإشارة إلى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أكدت، بعد انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتخاذ القرار 2118 (2013) بفترة وجيزة، تدمير المخزونات و 27 مرفقا لإنتاج الأسلحة الكيميائية أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية.

ولكن على الرغم من هذا النجاح التاريخي، كانت هناك ادعاءات متكررة باستخدام الأسلحة الكيميائية وعدة تقارير من أفرقة تحقيق مختلفة تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تؤكد أن بعض تلك الحوادث وقع بالفعل وتقدم أدلة مقنعة عن العوامل الكيميائية المستخدمة والطريقة التي ارتُكبت بها الهجمات. وهذا يقودنا إلى استنتاج مفاده أن مخزونات عوامل كيميائية سامة، ولا سيما السارين والكلور، لا تزال موجودة في الأراضي السورية.

وفي هذا الصدد، تواصل الجمهورية الدومينيكية حض سورية على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية إيجاد حل ملموس للمسائل العالقة منذ أمد طويل، بما في ذلك المسائل المتعلقة بإعلانها الأولي.

وعلاوة على ذلك، نفهم أن جميع الدول الأطراف في الاتفاقية ملزمة بالامتثال للالتزامات المتفق عليها دون تحيز والتقيد بقرارات الهيئات المنوطة بها، بما في ذلك مؤتمر الدول الأطراف والمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي هذا الصدد، من المؤسف أن الجمهورية العربية السورية لم تمتثل لأي من التدابير الواردة في قرار المجلس التنفيذي المؤرخ 9 تموز/يوليه، الذي استند إلى استنتاجات التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية. ولذلك، نواصل تشجيع السلطات السورية على الحصول على المساعدة اللازمة من الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية تحقيق الامتثال الكامل للاتفاقية.

وعلاوة على ذلك، نحيط علماً بالجولة الثالثة والعشرين الأخيرة من المشاورات بين السلطات السورية وفريق تقييم الإعلانات في دمشق، ونأمل أن تستمر تلك المشاورات وأن تسفر عن نتائج تشكل تقدماً كبيراً في هذا الملف.

وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ التقارير الأخيرة الصادرة عن بعثة تقصي الحقائق في سورية حول حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية المزعومة في سراقب في عام 2016 وفي حلب في عام 2018. خلصت تلك التقارير إلى أن المعلومات التي تم فحصها لم تمكن من تحديد ما إذا كانت عوامل كيميائية قد استخدمت كأسلحة في تلك الحوادث أم لا.

ونؤكد من جديد ثقتنا الكاملة في مهنية وحياد وموضوعية عمل البعثة واستنتاجاتها، ونغتنم هذه الفرصة لنحض الدول الأعضاء على تقديم المعلومات اللازمة للمساعدة في مختلف التحقيقات الجارية.

وتكرر الجمهورية الدومينيكية تأكيد موقفها الثابت والمبدئي الذي يدين استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. إن استخدامها لا مبرر له ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

كما أنه يمثل تهديدا لا يمكن إنكاره للسلم والأمن الدوليين. ولذلك فإن منع استخدام الأسلحة الكيميائية ليس مسؤولية الجمهورية العربية السورية فحسب، بل والمجتمع الدولي أيضا. ولذلك، نحض جميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها وتعاونها الكاملين في هذا الصدد، والوفاء بالتزاماتها وفقا للاتفاقية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

يجب أن يكون هدفنا المشترك الأساسي هو منع استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة، وتدمير مخزوناتها تدميرا كاملا، وتحديد هوية الجناة ومساءلتهم عن الأعمال التي تتعارض مع القانون الدولي.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

من الصعب حقا إحراز تقدم في هذا الملف. يذكر التقرير الشهري الـ 85 للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرة أخرى أنه لا تزال هناك قضايا عالقة تتعلق بالإعلان السوري عن الأسلحة الكيميائية. إن تقييم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واضح: لا يزال من غير الممكن اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقا ومكتملا، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وقرار مجلس الأمن 2118 (2013).

وكما أكدنا من قبل، فإن هذه المسألة ليست مجرد مسألة تقنية أو نظرية، بل تشير إلى أن سورية لم تعلن وتدمر جميع أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها ولا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، فإننا نعلم من التقرير الشهري للمدير العام أن الجمهورية العربية السورية لم تنجز التدابير الواردة في قرار المجلس التنفيذي المؤرخ 9 تموز/يوليه ضمن الجدول الزمني المحدد. ونفهم أيضا أنه لم يبذل على الإطلاق أي جهد للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو حتى الاستجابة لعرضها تقديم المساعدة.

يجب أن يكون للانعدام التام للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عواقب، ويجب معالجة ذلك من خلال اتخاذ إجراءات مناسبة في مؤتمر الدول الأطراف في المنظمة في نهاية هذا الشهر.

وفيما يتعلق بعمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، فإننا نلاحظ التقارير الأخيرة المتعلقة بالحوادث التي وقعت في سراقب وحلب. وننوه بالتحقيقات المهنية والوافية التي أجرتها بعثة تقصي الحقائق ونتائجها المستندة إلى الأدلة.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الإفلات من العقاب. من الضروري كفالة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب على كل استخدام للأسلحة الكيميائية. نحن مدينون للضحايا بإحالة مرتكبي هذه الجرائم البغيضة إلى العدالة. كما أن المساءلة أساسية بنفس القدر من أجل الحفاظ على القواعد العالمية التي تقضي بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية.

لنواجه الحقيقة – فالحظر العالمي للأسلحة الكيميائية يتعرض للخطر. في السنوات الأخيرة، شهدنا الاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية في عدة أماكن. ففي 6 تشرين الأول/أكتوبر، أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن المادة التي استخدمت لتسميم زعيم المعارضة الروسية أليكسي نافالني كانت عامل أعصاب كيميائي من مجموعة نوفيتشوك. ونكرر دعوتنا إلى روسيا بأن تحقق في الجريمة بدقة وبشفافية تامة، مع مراعاة التزامات روسيا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ينبغي ألا يسمح المجتمع الدولي باستخدام الأسلحة الكيميائية وما يصاحب ذلك من تهديدات للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تؤيد إستونيا نظام الجزاءات المستقل الخاص بالاتحاد الأوروبي والمصمم خصيصا لمكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية. ونأمل ألا يلتزم مجلس الأمن الصمت، بل أن يعالج عدم الامتثال لقراراته.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها. كما كان الحال كل شهر ومنذ فترة طويلة جداً، فإننا نشهد مرة أخرى انعداماً تاماً في التعاون من جانب النظام السوري. وأود أن أؤكد على ثلاث نقاط.

أولاً، في تموز/يوليه الماضي، دعا المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية سورية إلى الامتثال لالتزاماتها وأمهَلها 90 يوماً لمعالجة الوضع. وبناء على ذلك، أرسل إلينا المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريراً قبل بضعة أيام، يُقيّم فيه تنفيذ ذلك القرار (انظر S/2020/1033، المرفق). ويقع التقرير في صفحتين وخلاصته واضحة: لم، وأؤكد على أنه لم، يُحرز تقدم. ويجب أن يكون ذلك مصدر قلق لنا. ونأمل أن يستخلص مؤتمر الدول الأطراف، الذي سيبدأ في 30 تشرين الثاني/نوفمبر في لاهاي، استنتاجات من التقرير بصورة كاملة.

وفي عام 2013، التزم النظام السوري بالتعاون بشفافية وحسن نية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأقل ما يمكن للمرء قوله هو أنه لم يفِ بوعده. وبعد سبع سنوات من اتخاذ القرار 2118 (2013)، ما زلنا لا نعرف حالة المخزونات الكيميائية السورية.

ثانياً، أود أن أذكّر بأن استخدام النظام المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد شعبه لا يحتاج للأسف إلى مزيد من الأدلة. ففي نيسان/أبريل من هذا العام، وبعد تحقيق دقيق، أصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريراً دامغاً يثبت أن عناصر من القوات الجوية للنظام شنت هجمات بالأسلحة الكيميائية في اللطامنة في آذار/مارس 2017.

وفي ذلك السياق، أود أن أشدّد على الطابع المهني للمنظمة وعلى حيادها وأن أدين جميع محاولات أولئك الذين يسعون إلى تشويه سمعة المنظمة، التي هي في غاية الأهمية لأمننا الجماعي.

أخيراً، أود أن أشدد على أن استخدام الأسلحة الكيميائية، أينما حدث وفي أي وقت كان وأياً كان المستخدم وأياً كانت الظروف، أمر غير مقبول ويشكل جريمة تهدد البشرية جمعاء. إن عودة ظهور الأسلحة الكيميائية هو أحد أخطر التهديدات التي يتعين علينا أن نواجهها في مجلس الأمن. وقد أوضح المجلس ذلك في بيانه الرئاسي S/PRST/2019/2014 الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وكما ذكر الرئيس ماكرون في 21 أيلول/سبتمبر: "لقد تهاوت المحرّمات التي ظننا أنها مصانة". ولا يمكن التغاضي عن الإفلات من العقاب في هذا الصدد. ولهذا السبب، تقود فرنسا، إلى جانب 40 بلدا آخر والاتحاد الأوروبي، الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية منذ عام 2018. كما أن استعادة مصداقية نظام الحظر هي أيضاً أحد شروط السلام العادل والدائم في سورية على أساس القرار 2254 (2015).

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

لا يسعني إلا أن أبدأ بذكر القصف الشنيع من قبل النظام السوري لقرى في منطقة إدلب أمس. وقُتل ثمانية مدنيين وجُرح 13 مدنياً. وقال السيد مارك كتس، نائب منسق الأمم المتحدة الإقليمي للشؤون الإنسانية المعني بالأزمة السورية:

”إن العنف الذي يحدث اليوم يضاعف الوضع المتردي أصلاً على أرض الواقع في إدلب، حيث لا يزال ملايين المدنيين في حاجة ماسة إلى المساعدة المنقذة للحياة. ولا يزال كوفيد-19 ينتشر في المخيمات المكتظة، وقد بدأت الأمطار من جديد وقريباً ستنخفض درجات الحرارة في فصل الشتاء القارس“.

وأفادت منظمة إنقاذ الطفولة غير الحكومية بأن طفلة عمرها 4 سنوات توفيت وهي في طريقها إلى المدرسة في بلدة أريحا، جنوب إدلب. وقُتل طفلان آخران في كفريا وطفل رابع، وهو صبي في العاشرة من عمره، في مدينة إدلب. وأصيب عشرات الأشخاص الآخرين بجروح. وتعرضت مدرسة ابتدائية في كفريا، يديرها شريك لمنظمة إنقاذ الطفولة، للقصف والشظايا بينما كان نحو 150 طفلاً في صفوفهم الدراسية. وعلى إثر ذلك، أوقفت منظمة إنقاذ الطفولة العمل في مركزين للتلقيح تدعمهما في إدلب. ونتيجة لذلك، سيتأثر إيصال اللقاحات للأطفال، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لمتابعة الأطفال الذين كانت لديهم مواعيد. ويقدم المركزان الدعم لتلقيح 500 طفل شهرياً.

ويتحمل النظام السوري المسؤولية عن جريمة قتل وحشية أخرى للمدنيين. كما يتحمل داعمو النظام مسؤولية ثقيلة. إذ تواصل إيران وروسيا السماح للنظام بالقيام بذلك، بدلاً من أن تكبحا جماحه وتمنعاه من قتل مدنييه. كما أن روسيا والصين، من خلال منع فتح المعابر الإنسانية، تجعلان الوضع المزري أشد سوءاً.

أود أن أعود إلى مداخلة الاتحاد الروسي. فعندما استمعت إليها، ظننت أنني في قاعة عرض الفيلم الخطأ هنا. لا توجد أزمة ثقة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكما استمع مجلس الأمن للتو، فقد أيد متكلم تلو الآخر المنظمة وعملها. وتتمتع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بثقة المجتمع الدولي الكاملة باستثناء روسيا وأتباعها. وروسيا هي التي تقوض مصداقية المنظمة من خلال حماية نظام الأسد باستمرار. ولم أسمع كلمة واحدة من السفير الروسي عن آلاف الأشخاص الذين قتلهم نظام الأسد بالأسلحة الكيميائية. ولا يوجد من يشك في أن الأسد قد فعل ذلك. وتواصل روسيا حماية الأسد وتحاول مواصلة تقويض منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد ذكرتُ هنا من قبل أن روسيا ضُبطت متلبسة في عام 2018 عندما شنت هجوماً إلكترونياً ضد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأود أن أسلّط الضوء على ذلك مرة أخرى. وأعتقد أنه ينبغي للاتحاد الروسي أن يتحاور بجدية مع ممثله في اللجنة الأولى، لأن نائبي كان في اللجنة الأولى ورد على الهجمات التي شُنت ضدنا (انظر A/C.1/73/PV.15). لقد تم تسميم السيد نافالني بمادة نوفيتشوك في روسيا. وننتظر من روسيا أن تحقق في ذلك وأن تزود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالمعلومات التي قدمناها إلى المنظمة.

وأود أيضاً أن أقول إن من المؤسف أننا تسببنا على ما يبدو في تعميق الانقسام بشأن هذا الملف المعقد وأضفنا إليه مادة أخرى للنقاش. فبالإضافة إلى توفير غطاء لنظام الأسد كلما كان ذلك ممكناً، يشعر زملاؤنا الروس الآن أيضاً بالحاجة إلى التشكيك في شكل جلساتنا المنتظمة. ونحن مستعدون دائماً لمناقشة شكل الجلسة الأنسب لمساعدتنا على تحقيق هدفنا المتمثل في مساءلة سورية وضمان الامتثال للقرار 2118 (2013). ولكن مسألة شكل الجلسة وتحديد المدعوين لتقديم إحاطات للمجلس أصبحت ستاراً آخر لحماية نظام الأسد من التدقيق الدولي. وفي مداخلته، انتقد الاتحاد الروسي غياب السيد فرناندو آرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، اليوم، ولكنه نسي أن يذكر أن هناك سبباً وجيهاً يدعوه إلى المجيء في الشهر المقبل. ففي نهاية الشهر، كما أكد عدة متكلمين، سيُعقد مؤتمر الدول الأطراف والجلسة التي ستُعقد بعد المؤتمر هي اللحظة المناسبة لكي يقدم السيد آرياس إحاطة إلى المجلس.

إن هذه محاولات لصرف الانتباه عن مجرد الحاجة إلى حمل النظام السوري على وقف استخدام الأسلحة الكيميائية ضد مواطنيه مرة واحدة وإلى الأبد، والكشف الكامل عن برنامجه للأسلحة الكيميائية والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن المؤسف أن روسيا لا تساعد في أي من تلك المهام، بل إنها تبتكر باستمرار وسائل جديدة لتشتيت الانتباه لجعل عملنا أكثر صعوبة.

فمنذ آخر مرة اجتمعنا فيها (انظر S/PV.8764)، تلقينا رسالتين رسميتين من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إحداهما هي التقرير الشهري الخامس والثمانون عن تنفيذ القرار 2118 (2013) (انظر S/2020/1056، المرفق). وهكذا، وللمرة الخامسة والثمانين، سمعنا الآن أن سورية تماطل وتعوق التحقيقات – انتهى الكلام. كما تلقينا رسالة (انظر S/2020/1033، المرفق) بشأن تنفيذ سورية لقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي في تموز/يوليه. وللأسف، فإن التحليل هو نفسه – لا يوجد أي تقدم. لقد اختار الأسد أن يتجاهل قرار المجلس التنفيذي، كما اختار أن يتجاهل القرار 2118 (2013) واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

غير أننا نسمع مرارا وتكرارا من النظام السوري ومن يدعمونه أن دمشق تمتثل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذا ببساطة غير صحيح. هناك حقائق وهناك سلطات معنية بالأسلحة الكيميائية – ألا وهي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأحث روسيا على أن تستخدم في نهاية المطاف نفوذها الكبير على دمشق ويجب على النظام السوري أن يوقف استخدام الأسلحة الكيميائية ضد مواطنيه بصورة نهائية وأن يكشف بشكل كامل عن برنامجه للأسلحة الكيميائية وأن يتعاون تعاونا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن روسيا، بمجيئها بهذا النص بشأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أسبوعا بعد أسبوع، لن تنجح في تقويض المنظمة الفائزة بجائزة نوبل للسلام، وهي من أصحاب المصلحة المهمين جدا في المؤسسات الدولية.

لقد قتل نظام الأسد في سورية شعبه باستخدام الأسلحة الكيميائية. وتوفر روسيا الحماية للأسد، بما في ذلك من خلال إنهاء آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في عام 2017، وهي الآلية ذاتها التي تم تشكيلها لدراسة استخدام هذه الأسلحة.

وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية حماية ودعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية وراعيها، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – وهي ركيزة أساسية في الهيكل العالمي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ويجب عدم التسامح مع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية، كما رأينا في سورية وفي حالات أخرى. ويقوض استخدام تلك الأسلحة الخسيسة الهيكل الدولي لعدم الانتشار، ولن نقبل إفلات من يستخدمون أو يطورون

مواد سامة من العقاب، بغض النظر عن مكان استخدام هذه المواد. وسنواصل جهودنا للضغط من أجل تحقيق المساءلة. ولا يمكن أن يكون هناك سلام عادل ودائم في سورية إلا إذا قُدم مرتكبو هذه الجرائم الشديدة البشاعة إلى العدالة.

البيان الثاني للممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

يجب أن أقول إنني لا أستطيع أن أصدق أذني. وأوصي السيد فاسيلي نيبنزيا، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، بأن ينظر إلى صور قيصر للسجون في سورية. ولا أدري إن كان حاضرا في مجلس الأمن عندما استشهدتُ بالشاهد في محاكمة كوبلنز الذي كان مسؤولا عن نقل المئات من جثث المدنيين السوريين (انظر S/PV.8764). وقد دُفنوا في مقابر جماعية. ويسعدني أن أقدم له تلك المعلومات مرة أخرى.

لقد كان السيد نيبنزيا حريصاً جداً في عدم مناقشة حقيقة أن النظام السوري ضُبط متلبسا بقتل المدنيين السوريين بالأسلحة الكيميائية. ولا شك في أن سورية استخدمت الأسلحة الكيميائية. وحتى روسيا لا تشك في ذلك.

وفيما يتعلق بالسيد نافالني، فإن هذا رد فعل روسي نمطي. إنني أذكر فحسب ما ذكرته من قبل – الهجوم الإلكتروني الذي شنته روسيا على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكان توقيت ذلك، بالمناسبة، يتعلق بقضية سكريبال.

وفيما يتعلق بالسيد نافالني، وفي ظل الشفافية الكاملة، أطلعت ألمانيا جميع الدول الأعضاء على نسخة مختصرة من تحليل سري أجرته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تسميم نافالني (S/1906/2020). وتحذف هذه النسخة أي تفاصيل محددة تتعلق بالخصائص الهيكلية للمادة الكيميائية السامة التي استُخدمت. وقد تم النظر في هذا النهج بعناية وهو يسترشد بالشواغل المتعلقة بعدم الانتشار.

وبالتعاون مع إستونيا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة، وجهنا رسالة (S/2020/960) إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن، ندعو فيها روسيا إلى الكشف بشكل عاجل وكامل وشفاف عن ملابسات الهجوم على السيد نافالني وإبلاغ المجلس. ولدى روسيا الأدلة والعينات الطبية اللازمة لإجراء تحقيق في بلدها.

ولذلك، فإن على روسيا أن تبدأ تحقيقا كاملا وشفافا. وروسيا لا تريد أن تشير إلى أن السيد نافالني قد تسمم في ألمانيا أو أنه سمم نفسه.

وعليه، نحيط علما بالإعلان الروسي عن التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندعو سلطات الاتحاد الروسي إلى التعاون الكامل مع المنظمة لضمان إجراء تحقيق دولي محايد. وأحث روسيا على الكف عن إلقاء اللوم على الآخرين ووقف تقويض منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والاعتراف في النهاية بحقيقة أن النظام السوري مسؤول عن القتل الجماعي لسكانه وعن قتلهم بالأسلحة الكيميائية. إن النظام السوري مسؤول عن مقتل ثمانية مدنيين أمس، أربعة منهم أطفال.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

نشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها.

يلاحظ وفد بلدي أن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصل أنشطتها المكلفة بها فيما يتصل ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري على الرغم من القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. ونقدر الجهود المبذولة لضمان استمرار الأنشطة ذات الصلة في ذلك الصدد من دون المساس بسلامة وصحة موظفي المنظمة.

ونحيط علما بالتقرير الشهري الخامس والثمانين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2020/1056، المرفق). وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على النقاط التالية:

أولا، يعرب وفد بلدي عن تقديره إزاء عقد الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والهيئة الوطنية السورية في دمشق في الشهر الماضي. وتأمل إندونيسيا أن يتسنى إجراء المزيد من المناقشات الموضوعية بانتظام لمعالجة جميع المسائل المعلقة فيما يتصل بالإعلان الأولي لسورية. وما فتئ وفد بلدي يشجع على المشاركة والحوار البناءين بين الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي الواقع، لا يمكن التأكيد أكثر على استمرار التشاور والتعاون بين الطرفين.

ثانيا، ندرك أن بعثة تقصي الحقائق في سورية تواصل دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بمزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وننوه بالتقرير الأخير للبعثة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الحادثتين اللتين وقعتا في سراقب في آب/أغسطس 2016 وفي حلب في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (انظر S/2020/1082، المرفق). وذكر التقريران أن نتائج تحليل جميع البيانات المتاحة لم تمكن البعثة من تحديد ما إذا كانت المواد الكيميائية قد استُخدمت كأسلحة في الحادثتين.

ويتطلع وفد بلدي إلى تلقي النتائج المقبلة لعمل البعثة. ومن دون إجراء تحليل شامل، من المهم دائما تجنب إغراء القفز إلى أي استنتاجات واعتماد تفسير أحادي الجانب للتقارير التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ثالثا، إن دعم جميع الأطراف المعنية، بما فيها مجلس الأمن، على أساس حسن النية ومن دون تسييس المسألة، أمر أساسي للدفع قدما بهذا الملف.

وتحيط إندونيسيا علما أيضا بتقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المؤرخ 16 تشرين الأول/أكتوبر، بشأن تنفيذ قرار المجلس التنفيذي للمنظمة المعتمد في 9 تموز/يوليه 2020 (انظر S/2020/1033، المرفق). وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ رسالة الرد، المؤرخة 4 تشرين الثاني/نوفمبر، الموجهة من الجمهورية العربية السورية إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتزام سورية بمواصلة العمل مع الأمانة الفنية للمنظمة. وأكرر أن تعزيز الاتصال والتنسيق بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية أمر في غاية الأهمية.

قبل أن أختتم بياني، تود إندونيسيا أن تؤكد أهمية أن يواصل المجلس مناقشة هذه المسألة بطريقة شاملة، بما يتفق مع العملية الجارية في لاهاي. ويعتقد وفد بلدي أن مناقشتنا الشهرية في المجلس يجب أن تضيف قيمة إلى العمل المهم الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن تساعد في نهاية المطاف

على إنهاء هذه المسألة بشكل دائم. ونعتقد أن هذه الفكرة أصبحت أكثر أهمية الآن، خاصة قبل انعقاد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في لاهاي بحلول نهاية هذا الشهر. وفي هذا الصدد، فإن وحدة المجلس أمر يجب أن نسعى جميعا جاهدين من أجل تحقيقه.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى موقف وفد بلدي الثابت ومفاده أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف لا يمكن تبريره وأن مرتكبي هذا الفعل يجب أن يخضعوا للمساءلة.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

وأود أن أكرر مرة أخرى التزام بلدي بالرفض القاطع لاستخدام جميع الأسلحة غير التقليدية تحت أي ظرف من الظروف. ونرى أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء بذل جهود مشتركة ومتضافرة لردع ومنع استخدام هذه الأسلحة وفقا للمعايير الدولية، بما فيها اتفاقية الأسلحة الكيميائية وغيرها من المعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية ذات الصلة.

ويحيط وفد بلدي علما بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة السورية لتسليط الضوء على استخدام تلك الأسلحة على أراضيها من خلال اتصالاتها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن، واستعدادها لمواصلة العمل مع الأمانة الفنية، وفقا لأحكام الاتفاقية. وكما قلت الشهر الماضي، فإن سورية، بوصفها دولة موقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تستحق أن تحظى بدعم الدول الأعضاء الأخرى للوفاء بالتزاماتها. ويكرر وفد بلدي دعوته أعضاء المجلس إلى تجنب أي تسييس لهذه المسألة وأن يهيئوا الظروف اللازمة للتعامل السلمي والتقني مع نتائج التحقيقات. ولا شك أن من شأن ذلك تيسير إظهار الحقيقة، وبالتالي الإبلاغ.

علاوة على ذلك، سيساعد استمرار التعاون بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية على حل مسألة الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية وسينهض في نهاية المطاف بعمل فريق تقييم الإعلانات، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، والقرار EC-M-33/DEC.1 وقرار مجلس الأمن 2118 (2013).

ويسر وفد بلدي أن يلاحظ في تقرير الأمين العام أن الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات التي جرت في دمشق بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية كانت مثمرة (انظر S/2020/1056، المرفق). ولم يساعد هذا التعاون على حل مسألة الإعلان الأولي فحسب، بل أيضاً على النهوض بعمل بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية.

وكما ذكرنا في عدة مناسبات، فإن الادعاءات التي تفيد بأن الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية تمتلك مواد كيميائية يمكن استخدامها لتنفيذ هجمات، يجب أخذها بعين الاعتبار على النحو الواجب. ويكرر وفد بلدي أيضا نفس النداء الموجه إلى الأمم المتحدة والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية نظرا للخطر المحتمل، إذا تأكدت تلك المعلومات.

وفي الختام، يكرر وفد بلدي الإعراب عن دعمه لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تعتبر أساسية لبرنامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتي أدى إسهامها إلى القضاء الفعلي على الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها الدول التي كانت تمتلكها.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون تشكيل كل فريق من الأفرقة التي تحقق في أي من الحوادث المسجلة، شاملا للجميع وقائما على المشاركة لضمان عدم الطعن في استنتاجاته.

ونأمل أن نرى استئناف بعثات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية انتشارها بشكل كامل، بمجرد رفع التدابير التقييدية المتخذة نتيجة لجائحة فيروس كورونا.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالروسية]

نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على عرضها تقريري المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2020/1056، المرفق) وبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2020/1082، المرفق) في الجمهورية العربية السورية.

ولم يكن تقرير المدير العام بشأن قرار المجلس التنفيذي الصادر في تموز/يوليه مفاجئا لأحد. فهو يتهم كما كان متوقعا الجمهورية العربية السورية بعدم الامتثال لذلك القرار. وكانت هذه النتيجة متوقعة أيضا. وكان من الواضح، منذ البداية أن هذا القرار غير واقعي وأن هدفه الوحيد هو إظهار دمشق في صورة أسوأ أمام المجتمع الدولي. ولا أحد يهتم بأن يفهم أن سورية كانت مطالبة بفعل المستحيل. ولم يتسن الوفاء بهذا الشرط حتى من الناحية النظرية، لأنه تطلب الإعلان في غضون 90 يوما عن الأسلحة الكيميائية والمرافق التي زُعم أنها ذات صلة بها، ولم يسبق الإعلان عنها. وكانت هذه هي المرافق بالذات التي دُمرت والتي تم التحقق منها، ولم تتمكن ولو عملية تفتيش واحدة من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ عام 2013 من إثبات العكس.

وقد أعربنا مرارا عن انتقادنا بالتفصيل لذلك القرار، وكذلك لتقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الحوادث التي وقعت في اللطامنة في آذار/مارس 2017، والذي استند إليه القرار. وقد تم تمرير القرار نفسه من خلال المجلس التنفيذي بفارق ضئيل للغاية. وتقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية متحيز سياسيا، ولا يمكن الاعتماد عليه من الناحية الوقائعية وغير مقنع من الناحية التقنية. ولا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال تحقيقا قام به خبراء. ومع ذلك، حتى هذا التقرير الزائف، عندما تناول الوضع العسكري في اللطامنة وحماة في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2017، يخلص إلى أن القوات المسلحة العربية السورية لم تكن بحاجة – ولو افتراضياً – إلى استخدام الأسلحة الكيميائية.

ونحن نتفق مع واضعي التقرير بشأن تلك النقطة. وفي ذلك الوقت، كان هجوم الجيش السوري ناجحاً في محافظة حماه، واستعاد السيطرة على معظم أراضيها. ولم يكن هناك أي سبب، حتى من الناحية النظرية، لاستخدام الجيش السوري للأسلحة الكيميائية وبالتالي إلحاق الضرر بنفسه. وعلى أية حال، فإن المنطق لم يكن جزءا من ترسانة زملائنا الغربيين منذ فترة طويلة الآن. ولو كان الأمر كذلك، لكان عليهم أن يعترفوا بأن الاستنتاجات بشأن عدد من الحالات البارزة للاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، التي تُنسب بلا أساس إلى سورية، ومؤخراً إلى روسيا أيضاً، تتجاوز حدود المنطق السليم.

ومن الواضح أن زملاء غربيين بدأوا في دعوة مجلس الأمن إلى معاقبة سورية في وقت مبكر من شهر تموز/يوليه، أي قبل وقت طويل من صدور تقرير المدير العام. وبعبارة أخرى، فإنهم قد فهموا تماما بأنه ليس لدى سورية أي فرصة للامتثال لقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في تموز/يوليه. ونأمل أن يتخذ الأعضاء الآخرون في مجلس الأمن نهجا نقديا إزاء التطورات الراهنة وأن يرفضوا المشاركة في هذه المهزلة التي تهدد بتقويض سلطة المجلس.

في المرة الماضية (انظر S/PV.8764)، لفتنا الانتباه إلى حقيقة أن الأمين العام استخدم فجأة، في الرسالة المرفقة التي أحيل بها التقرير الشهري عن تنفيذ القرار 2118 (2013)، لغة القرار المتحيز وغير الواقعي الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأنه لا بد من "مساءلة جميع الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية" وأنه يُدّعى أنه يتطلب وحدة المجلس للوفاء بهذا "الالتزام العاجل". وللأسف، نرى نفس الحالة تتكرر. إن التغاضي عن هذه النهج المتحيزة لا يفيد الأمانة العامة في شيء. ومن غير المناسب بقدر أكبر التحيز مباشرة وعلنا إلى جانب الذين يلطخون سمعة سورية، مع علمهم بمدى عدم صحة تلك الادعاءات أو على الأقل ريبتها. ولا يمكننا أن نسمح لعبارات التحذير المشوهة والمسيسة بأن تتسرب إلى التقارير المنشورة باسم الأمين العام. إن هذه مسألة تتعلق بسلطته شخصيا وسلطة الأمم المتحدة ككل.

ويساورنا القلق إزاء إدراج فقرات اتهامية بشأن مسائل معلقة فيما يتعلق بالإعلان الأولي، خاصة وقد علمنا الآن من المفتش السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هندرسين أثناء اجتماع صيغة آريا الذي عقد في 28 أيلول/سبتمبر 2020 عن طريق التداول بالفيديو أن قيادة الأمانة التقنية تصدر تعليمات إلى فريق تقييم الإعلان بإبقاء تلك المسائل مفتوحة. إن السوريين لن يتمكنوا أبدا من إغلاق تلك المسائل بمثل ذلك النهج. ولأذكر كذلك أن العديد من الدول، وفقا لنفس الخبراء، واجهت مشاكل مماثلة عند تقديم إعلاناتها في المرحلة الأولية من الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. غير أنها فُسِّرت في تلك الحالات على أنها عيوب بسيطة لا تقوض سلامة الإعلانات. ولذلك فإننا نرى أن معاملة الأمانة الفنية لدمشق متحيزة. فلماذا تشارك الأمانة العامة في مثل هذه الألاعيب السياسية؟

وعلاوة على ذلك، من غير الواضح على أي أساس تحاول الوفود الغربية الشروع في مناقشة مفصلة للإعلان الأولي لسورية في مجلس الأمن. فلاهاي لها صلاحية التعامل مع هذه المسائل. والمعلومات التي تقدمها الدول في إطار الإعلانات الأولية سرية للغاية. وينبغي ألا تناقش علنا، وبصفة خاصة ليس في نيويورك. يبدو أن هذه محاولة خرقاء أخرى لضبط سورية متلبسة.

وتقريرا بعثة تقصي الحقائق عن الحادثين اللذين وقعا في حلب في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وسراقب في أغسطس/آب 2016 مثال آخر على المعايير المزدوجة التي تستخدمها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فلم يتم إعداد تلك الوثائق إلا بعد إصرارنا المتكرر. وفي نفس الوقت تعرضنا، طوال أكثر من عام، نحن والجانب السوري لوابل من المطالبات بتقديم المزيد من المعلومات. فهناك دائما شيء ناقص؛ واجهت الأمانة الفنية عقبات جديدة لا يمكن التغلب عليها؛ وفُقدت عينات، وفي مرحلة ما، أصبحنا منهكين جراء محاولة إثبات أننا قد نقلنا جميع المواد. لماذا يستغرق التحقيق في تلك الحوادث كل هذا الوقت ويصبح معقدا جدا؟ ربما كان ذلك بسبب اتهام الجيش السوري، وليس المعارضة، باستخدام الأسلحة الكيميائية. وبالطبع، ليس لدينا أي أوهام بأن بعثة تقصي الحقائق ستعتمد نهجا مبدئيا وغير متحيز. فلم تتمكن البعثة من إثبات استخدام جماعات المعارضة للأسلحة الكيميائية. ولم تكن هناك حاجة للأمانة الفنية بأن تدعي أنها كانت تجري تحقيقا. كان بإمكانها أن تصدر استنتاجها من البداية وأن تقر بأنها لن تنظر حتى في سيناريو قد تكون فيه المعارضة السورية استخدمت أسلحة كيميائية.

إننا نرى زملاءنا الغربيين يلجأون بشكل متزايد إلى ممارسة تلفيق الاتهامات باستخدام الأسلحة الكيميائية لمعاقبة البلدان غير المريحة في كل مكان. فبالأمس فقط، اعتمدت اللجنة الأولى مشروع قرار شديد التسييس والمواجهة بشأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر A/C.1/75/PV.12). وقد كانت

تلك الوثيقة في وقت من الأوقات مستندة إلى توافق حقيقي في الآراء وتهدف إلى تعزيز نزاهة المنظمة. والآن فقدت كل معناها الأولي وأصبحت أداة متحيزة أخرى يستخدمها الغرب لفرض جزاءات. إن ما هو واضح وضوحا بينا هو تضمين مشروع القرار فقرة حول حادث المدون الروسي أليكسي نافالني. وقد طرحنا خلال المناقشة العامة في اللجنة الأولى عددا من الأسئلة الواضحة على الطرف الألماني بشأن تلك المسألة. غير أننا لم نتلق أي إجابة. إن نموذج "من المرجح جدا" لا يدعم الاستشهاد بالوقائع وتقديم إجابات. فبدلا من الحديث الصريح والمباشر، يزعم زملاؤنا الغربيون أنه قد ثبت بالفعل أن روسيا مذنبة. ونرى هذا التكتيك يستخدم في سياق حادثة سكريبال.

أود أن أطرح سؤالاً مباشراً على زملائنا الغربيين. هل يدركون نتائج أفعالهم؟ إننا نشهد أعراضً ، إن لم يكن استشراء، مرض خطير – وهو أزمة ثقة واسعة النطاق في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن عواقب هذه الحالة الكارثية تتجاوز المنظمة إلى حد بعيد. وهذا ليس انتقاداً لنتائج تحقيقات معينة؛ إنها مشكلة منهجية لن تسمح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن تعمل بشكل طبيعي وموثوق به ما لم تحل.

لقد تراكمت لدينا كتلة حرجة من التحديات التي تواجه الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقيادتها. وقد أصبح إثبات التلاعب والتزوير في تقاريرها طاغياً جداً بحيث لا يمكن تجاهله. وأود أن أذكّر المجلس بأن ادعاءاتنا بشأن تقرير بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية بشأن حادث نيسان/أبريل 2017 في خان شيخون قد تم تجاهلها على الرغم من وفرة الأدلة على أن الحادث مدبّر. وما زلنا ننتظر توضيحاً من الأمانة الفنية بشأن مختلف حالات التلاعب في تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن الأحداث التي وقعت في دوما في نيسان/أبريل 2018، فضلاً عن رد من المدير العام بشأن كيفية معالجته للاختلالات المكشوفة. وبقيت العديد من الأسئلة المباشرة والملموسة التي طرحها السيد إيان هندرسون والسيد آرون ماتي والسيد ثيودور بوستول خلال جلسة بصيغة آريا في 28 أيلول/سبتمبر دون إجابة. ومرة أخرى، ساد صمت تام فيما يتعلق بالحقائق التي أثيرت في البيان الذي أدلى به السيد خوسي بستاني، الذي لم ينجح زملاؤنا في تشرين الأول/أكتوبر في إسكاته.

ولهذا السبب لا تزال روسيا تصر على مناقشة هذه الملفات علناً. ويسرنا أننا تمكنا بالفعل من ضمان ذلك ثلاث مرات، على الرغم من أنهم سيحاولون دائماً منع ذلك سراً. وكما قلنا في مناسبات عديدة، ليس لدى سورية ولا لدى أعضاء مجلس الأمن – كما نأمل – ما يخفونه عن المجتمع العالمي.

وإنه لأمر مؤسف وبالغ الدلالة أن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية آرياس لا يشارك في هذه الجلسة، حتى بعد أن شدد زملاؤنا الغربيون صراحة، في الجلسة السابقة بشأن البند نفسه (انظر S/PV.8764)، على أهمية مشاركته. ونتذكر تماماً أن هذا هو السبب في أنهم كانوا مهتاجين جداً وغير راغبين في قبول اقتراحنا بأن يكون المدير العام السابق بستاني موجوداً لتقديم إحاطة. وقد مر شهر الآن، ولكن المدير العام الحالي آرياس لم يقدم بعد إحاطة إلى مجلس الأمن.

فإذا كانت قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قويمة تماماً ومهنية وغير منحازة في تصرفاتها فيما يتعلق بالملف الكيميائي السوري، كما تزعم الوفود الغربية، فمن المؤكد أنه ليس لديها ما تخشاه. وينبغي أن تكون أكثر اهتماماً من أي كان بالرد على كل الانتقادات. وإذا كان الانتقاد غير ملائم، فينبغي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تتصدى له. فكلما حاولت المنظمة التهرب من هذه المحادثة، زاد ميل الجميع إلى الاعتقاد بأن لدى قيادتها ما تخفيه.

ونأمل أن يستجمع المدير العام آرياس شجاعته للرد على هذه الأسئلة في كانون الأول/ديسمبر. وأود الآن أن أذكر أن هناك أسئلة كثيرة ولا نرى سبباً يمنعنا من طرحها في جلسة مفتوحة.

لقد ولى الزمن الذي يمكننا فيه مناقشة تقارير المدير العام عن التقدم المحرز في القرار 2118 (2013) من الناحية التقنية. ومرجعية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهتها ومصيرها على المحك الآن. ولا يستفيد من بقاء مشاكل تلك المنظمة بلا حل إلا من يتمتعون بالإفلات من العقاب ويُدبرون استفزازات بالأسلحة الكيميائية.

وتظل روسيا، مثلها مثل جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي، ملتزمة بأهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتعترف بمسؤوليتها فيما يتعلق بمستقبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والنظام العالمي لعدم انتشارها. ولهذا السبب سنواصل الدفاع عن التحقيقات الموضوعية ومعارضة التضليل والأكاذيب السافرة.

البيان الثاني للمثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

رداً على البيانين اللذين أدلى بهما اليوم ممثل ألمانيا وممثل المملكة المتحدة، على وجه الخصوص، فيما يتعلق بالادعاءات التي نسمعها مراراً وتكراراً في شكل "روسيا فعلت كذا وكذا ويجب أن تحاسَب"، فإننا نتفق مع شيء واحد فقط – إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول، وإذا حدث بالفعل فيجب أن يعاقب المذنب. وما عدا ذلك، فإننا لا نتفق مع أي شيء آخر مما قيل.

وقد أثيرت مرة أخرى الحالة فيما يتعلق بالسيد نافالني وعائلة سكريبال. وأود أن أذكّر المجلس بما بدأ الكثيرون في نسيانه أو يفضلون ألا يتذكروه على الإطلاق – إن معظم أسئلتنا المتعلقة بحادثة سكريبال ظلت دون إجابة. ويفضل الجانب البريطاني تجاهلها لأنه أعلن بالفعل أن روسيا هي المسؤولة، قائلاً: "لماذا الخوض في التفاصيل؟ يعلم الجميع أن ذلك مرجح جداً". ومع ذلك، أعتقد أننا سنجد طريقة لإنعاش ذاكرة زملائنا البريطانيين بشأن تلك المسائل والمطالبة بإجابات على الأسئلة المطروحة.

يتكشف الوضع مع أليكسي نافالني على نفس المنوال – يتم التوصل إلى استنتاج، ويُنطَقُ بالحكم، ولا تحتاج روسيا إلا إلى الاعتراف. وفي غضون ذلك، يتجنب زملاؤنا الألمان الإجابة على أسئلتنا الأساسية جداً. فقد أكد السفير هويسغن أن الجانب الألماني قد أجاب على جميع الأسئلة التي طرحناها عليه في اللجنة الأولى. ولدي هنا بيان ممثلنا للجنة الأولى، الذي يتضمن تلك الأسئلة. ولم يجب الوفد الألماني على هذه الأسئلة.

وفيما يتعلق بسورية، يحاول البعض إقناعنا بأن كل شيء قد أثبت بالدليل وأن دمشق لا تحتاج إلا إلى الاعتراف والتوبة. ولكن إليكم النقطة المهمة – لم يثبت شيء. فتزوير فريق التحقيق وتحديد الهوية ليس دليلاً. إن فريق التحقيق وتحديد الهوية ألعوبة بيدهم للتلاعب. ومن المحزن أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدأت تُستخدم لنفس الغرض. وقد رأينا للتو زميلنا الألماني يستخدم حالة كلاسيكية من الدعاية. وكما لو كان يحاول تنويم الجمهور مغناطيسياً، يقول مراراً وتكراراً إنه لا توجد أزمة ثقة، وإن نظام الأسد قتل رعاياه بالأسلحة الكيميائية، من بين طرق أخرى، وإن هذه حقيقة تم التحقق منها وأن روسيا تتستر عليها. وردُّنا هو أنها محاولة لطيفة في التنويم المغناطيسي، لكنها ليست مقنعة بما فيه الكفاية.

ونؤكد للسيد هويسغن أنه لم يثبت شيء أو أن الدليل لا يقنع إلا أولئك الذين انتهى بهم الأمر إلى إغراق سورية في هاوية الحرب الأهلية. فهل تعيش ألمانيا في ظل قوانين مختلفة للفيزياء والمنطق تجعلها تسلّم بصحة حكايات وخرافات غير مقبولة وجديرة بأن تكون من نتاج الأخوين غريم؟ يستشهد الخبراء بعشرات التناقضات الملموسة والواضحة في تحقيقات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وتتجاهلها ألمانيا. ويشير الذين شاركوا في التحقيقات إلى افتراءات صارخة؛ وألمانيا لا تهتم. وإذا التزمنا بهذا النهج المتمثل فيتجاهل المشكلة الكبيرة الواضحة للعيان، فإننا لن نفشل في كشف الحقيقة فحسب – كما حذرتُ – بل ستفقد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية سمعتها في نهاية المطاف.

البيان الثالث للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

رداً على الممثل الدائم لألمانيا، أتيحت لي الفرصة لزيارة معرض قيصر في عام 2018. ورأيت تلك الصور الفوتوغرافية معروضة في المتحف التذكاري لمحرقة اليهود في واشنطن العاصمة، حيث دعتنا نيكي هيلي، التي كانت تشغل آنذاك منصب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. ويمكننا مناقشة مسألة ما يُسمى بتقرير قيصر في مناسبة أخرى، لأنها لا تتعلق مباشرة بالملف الكيميائي السوري الذي نناقشه اليوم. ويمكننا أن نناقشها مع السيد هويسغن في شكل ثنائي أو أن نخصص لها جلسة منفصلة.

وفيما يتعلق بسورية والقضية التي كان السيد هويسغن يشير إليها، أود مرة أخرى أن أوجه انتباه المجلس إلى البيان الذي أدلى به الممثل الروسي في اللجنة الأولى، المليء بالأسئلة التي ظلت دون إجابة.

وفيما يتعلق بما قاله السيد هويسغن بخصوص هذا الموضوع ودور ألمانيا في حادثة نافالني، وهي القضية التي كان يشير إليها، أرى أنه كشف القناع عن وجهه. فقد أكد في بيانه أن الجانب الألماني تعمد مسح الصيغة الكيميائية للمادة التي ربما استخدمت – بناءً على مزاعم الجانب الألماني – لتسميم أليكسي نافالني، وهي صيغة كنا طلبناها. وهو يحاول إقناعنا بأننا نلوم الآخرين، لكنني أعتقد أن ذلك هو بالضبط ما يفعله. فقد كان الجزء الأكبر من تدخله يتعلق بمزاعم ضد روسيا. وطغى ذلك اللوم على القضية السورية.

أود أيضا أن أذكّر المجلس بأن تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلص إلى أن المادة التي يُزعم أنها استُخدمت لتسميم السيد نافالني ليست مدرجة في قائمة الأسلحة الكيميائية المحظورة، بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالطبع، فإن تأكيد السيد هويسغن بأن ذلك تم لأسباب تتعلق بالسرية هو تأكيد لا لزوم له.

فالصيغة الكيميائية ضرورية للغاية، ولذلك سنواصل الإصرار على تقديمها. وأؤكد أيضا أن الاتحاد الروسي يجري اليوم مشاورات مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن كيفية المضي قدما فيما يخص هذه المسألة والتعاون بشأنها.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

تبدأ سانت فنسنت وجزر غرينادين بإعادة تأكيد أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي كان يشكل انتهاكا شنيعا للقانون الدولي. ولا يمكن تجاهل الفظائع التي تُرتكب باستخدام الأسلحة الكيميائية ولا يمكن تشجيع الإفلات من العقاب. ويجب مساءلة مرتكبي هذه الجرائم.

لذلك، لا ينبغي أبدا تجاهل الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تكون التحقيقات وافية وأن تجرى وفقا لأفضل الممارسات لضمان أن تكون جميع النتائج قادرة على الصمود أمام التدقيق الصارم.

ونواصل تأييدنا للولاية البالغة الأهمية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونواصل التأكيد على أنها تتحمل مسؤولية هائلة، ولذلك يجب عليها اتخاذ تدابير لضمان أن تكون آراء المنظمة وأنشطتها نزيهة ومستقلة وخالية من التسييس.

ونحيط علماً بقرار المجلس التنفيذي المؤرخ 9 تموز/يوليه والتقرير الصادر في 14 تشرين الأول/أكتوبر المتعلق بتنفيذ ذلك القرار. ونتطلع كذلك إلى إجراء مناقشة موضوعية بشأن هذه المسألة في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

كما أحطنا علما بالتقرير الأخير (انظر S/2020/1082، المرفق) لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية بشأن الاستخدام المزعوم للمواد الكيميائية كسلاح في سراقب في 1 آب/أغسطس 2016. ونحن بصدد استعراض ذلك التقرير بطريقة شاملة.

وينبغي للمجلس ألا يُغفل الإخطارات العديدة الواردة من الحكومة السورية بأن مختلف الجماعات المسلحة التي تنشط في سورية قد تكون بصدد الاستعداد لاستخدام الأسلحة الكيميائية. ونحن ملزمون بالنظر في تلك الإمكانية على النحو الواجب وإجراء تقييم في ذلك الصدد من أجل حماية أرواح المدنيين.

المرفق الثاني عشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية يقوض المعايير الدولية لحظر إنتاج هذه الأسلحة واستخدامها وتخزينها والتي وضعت بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية من جانب دولة طرف في الاتفاقية مسألة خطيرة للغاية. وإذا ثبت ذلك، فإنه سيشكل خرقاً جوهريا للالتزامات بموجب الاتفاقية.

ولا تزال جنوب أفريقيا متقيدة بالتزاماتها الدولية كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وكعضو في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، تكرر جنوب أفريقيا تأكيد موقفها الثابت منذ وقت طويل المعارض لاستخدام الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن أبدا لأي سبب أن يبرر استخدام أي طرف من الأطراف لأي سلاح من أسلحة الدمار الشامل تحت أي ظرف من الظروف.

ولضمان وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها، لا بد من أن يكون لديها ثقة كاملة في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملياتها. وبما أنها هي السلطة الدولية الوحيدة المختصة تقنيا في هذا المجال، فلا ينبغي التسامح مع التدخل الخارجي في عملها أو مع التلاعب به.

وتؤيد جنوب أفريقيا بقوة تعددية الأطراف والقانون الدولي الذي يشمل التطبيق غير التمييزي والمتسق لأحكام الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة والحفاظ على المعايير الدولية المناهضة للأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية.

وكما أُشير في عدد من المناسبات، ستواصل جنوب أفريقيا العمل لمنع تسييس هياكل الإدارة وصنع القرار ذات الصلة المنشأة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأيضا لضمان مساءلة الدول الأطراف عن أي انتهاكات لالتزاماتها استنادا إلى أدلة موثوقة ومحايدة ولا يمكن دحضها.

ولذلك، ينبغي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تتحد في الحفاظ على القاعدة الدولية لمكافحة الأسلحة الكيميائية وأحكام الاتفاقية، إلى جانب تنفيذها بصورة متسقة وغير تمييزية. ونشجع حكومة سورية على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حل جميع المسائل العالقة من أجل تمكين المجتمع الدولي من الثقة في الطابع السلمي للأنشطة الكيميائية في سورية.

ويظل الحل المستدام الوحيد للمسألة السورية يكمن في التوصل إلى حل سياسي من خلال حوار شامل للجميع بقيادة سورية يهدف إلى تحقيق عملية انتقال سياسي تجسد إرادة الشعب السوري، مع كفالة توفير الحماية لجميع فئات المجتمع السوري.

وما دام لم يُحرز تقدم على الجبهة السياسية، فإن الكارثة الإنسانية الخطيرة أصلا في سورية ستتدهور أكثر وسنشهد المزيد من الخسائر في الأرواح ومن الدمار. إن جميع أطراف النزاع مدينة للشعب السوري بإيجاد بديل للنزاع الدائر.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

أود أن أشكر السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر يستحق الشجب أخلاقيا ويتحدى جميع قواعد القانون الدولي. إنها مسألة تثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي، فضلا عن أنها جريمة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي وبعزم لمحاسبة من يستخدمون الأسلحة الكيميائية وتخليص الكوكب من أسلحة الدمار الشامل المروعة تلك.

ولا تزال تونس ملتزمة التزاما ثابتا بنظام نزع الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها. وندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، أيا كان المستخدم – سواء كان دولة أم جهة غير حكومية – وندعو إلى محاسبة الجناة.

وتؤيد تونس الولاية التقنية الهامة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التحقق من تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية. ونرحب بالجهود المستمرة للمنظمة وبتواصلها مع السلطات السورية، لا سيما في ضوء النشر الأخير لفريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة في سورية في الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات، على الرغم من تأثير مرض فيروس كورونا على الأنشطة الصادر بها تكليف عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونحث الحكومة السورية على مواصلة تعاونها وحوارها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل حل جميع المسائل العالقة والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

ومن الضروري أيضاً أن تخضع جميع الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية لتحقيقات وافية ونزيهة وذات مصداقية من أجل تحديد المسؤولين عن هذا الاستخدام والتأكد بشكل صحيح من مسائل الامتثال.

ونحيط علما بالعملية الجارية في أجهزة صنع القرار التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي بلغت مراحل متقدمة فيما يتعلق بتقييم امتثال سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ضوء الاستنتاجات الواردة في التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية وما تلاه من إجراءات من جانب المجلس التنفيذي ومؤتمر الدول الأطراف. ويظل الهدف هو أن يعمل المجتمع الدولي معا، بتصميم ووفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، من أجل التقيد بالحظر التام لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

وأخيرا، تعيد تونس التأكيد على أن العمل الجماعي والمنسق والموحّد، بما في ذلك عمل المجلس، هو وحده الذي يمكن أن يُغلق في نهاية المطاف الملف المتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية السورية وأن يسهم في حل النزاع السوري.

المرفق الرابع عشر

بيان القائم بأعمال البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم منصبكم. وجميل أن يتولى الرئاسة عضو في الكومنولث.

وأشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها، ومن خلالها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريره الشهري الخامس والثمانين (انظر S/2020/1056، المرفق) والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على عملها المستمر في التنفيذ المهني والمتجرد للمهام التي كلفها بها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

أصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريره الأول في 8 نيسان/أبريل. وخلص في ذلك التقرير إلى أن القوات الجوية العربية السورية مسؤولة عن ثلاث هجمات كيميائية في الطنينة في عام 2017، استخدمت فيها الكلور والسارين. وهذه النتائج ترفع إلى سبعة عدد الهجمات بالأسلحة الكيماوية التي خلصت الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن النظام السوري مسؤول عنها. وذلك دليل آخر على أن سورية احتفظت بمخزون من الأسلحة الكيميائية بعد الموعد المتفق عليه للتدمير، بنية إنتاجها واستخدامها وقدرة على ذلك، وأن الإعلان الأولي لسورية كان غير مكتمل. وكان ذلك تذكيرا آخر بالتهديد الحقيقي الذي يشكله ذلك على السوريين والنظام الدولي لعدم الانتشار.

وردا على ذلك، طلب المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في قرار صدر في 9 تموز/يوليه، أن تعلن السلطات السورية عن المنشآت المستخدمة في هجمات اللطامنة والأسلحة الكيميائية التي تمتلكها حاليا وأن تحل المسائل المعلقة المتصلة بإعلانها الأولي. وقد منح المجلس التنفيذي سورية 90 يوما إضافيا، بالإضافة إلى السنوات الست التي كان على سورية أن تفعل ذلك خلالها أصلا.

وأنوه مع بالغ الأسف، كما أكد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 14 تشرين الأول/أكتوبر، إلى أن سورية لم تتخذ الخطوات المطلوبة. وما يدعو للأسف كذلك أن النظام السوري لم ير أن من المناسب على الأقل الرد على رسالة المدير العام التي أخطره فيها بالإجراء المطلوب من سورية.

إننا ندين بشدة عدم امتثال سورية لقرار آخر للمجلس التنفيذي. وينبغي لمؤتمر الدول الأطراف الآن، كما ورد في توصيات ذلك القرار، أن يتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة عدم امتثال سورية لقرارات المجلس التنفيذي واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويمثل عدم الامتثال لقرار 9 تموز/يوليه عدم امتثال آخر للشروط الأساسية للقرار 2118 (2013)، وهي المسألة المعروضة على المجلس اليوم. فقد قررنا في ذلك القرار – في حالة عدم الامتثال، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية – أن نفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وعدم اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء سيكون تقصيرا في أداء واجبه ويقوض سلطته. ومن واجبنا جميعا أن نتمسك بسلطة مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويشكل استمرار سورية في عدم الامتثال تهديدا مؤكدا للسلم والأمن الدوليين.

وبالانتقال إلى التقرير الشـــهري للمدير العام، أود أن أرحب بالعمل الدؤوب الذي تقوم به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما في ضوء قيود جائحة مرض فيروس كورونا.

وفيما يتعلق بعمل فريق تقييم الإعلانات، نرحب بأنه تمكن من الســـفر إلى ســـورية في نهاية أيلول/سبتمبر لإجراء مزيد من المشاورات وحل المسائل المتعلقة بالعينات التي تم جمعها في نشر سابق. وفيما يتعلق بالمعلومات والتعديلات الإضافية على إعلان سورية المشار إليه في تقرير الشهر الماضي (انظر S/2020/961، المرفق)، نفهم أن هذه المعلومات والتعديلات لا تزال قيد تقييم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وسننتظر المزيد من التقارير من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قبل أن نرحب بأي تقدم.

وكما ورد في التقرير الشـــهري الأخير، لا يمكن اعتبار إعلان ســـورية دقيقا وكاملا، وفقا لاتفاقية الأســـلحة الكيميائية وقرارات المجلس التنفيذي والقرار 2118 (2003). كما إن إدخال تعديلات أخرى على الإعلان دليل آخر على أن الإعلان الأولي غير مكتمل. وأود أن أؤكد مرة أخرى على أن سورية بحاجة إلى التعاون تعاونا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإحراز تقدم بشأن جميع المسائل المعلقة.

وأود أن أتطرق إلى بعض النقاط التي أثارها السفير الروسي. إننا في المملكة المتحدة نشعر بقلق بالغ إزاء تسميم السياسي الروسي المعارض أليكسي نافالني، بغاز الأعصاب من مجموعة نوفيشوك. وأذكر الزملاء في المجلس بأن سلاحا كيميائيا مماثلا قد استخدم في سالزبوري، بالمملكة المتحدة، مسفرا عن وفاة وإصابة جسيمة. فمن غير المقبول أن يحتفظ بهذه الأسلحة، بل والأسوأ من ذلك أنها استخدمت. فتسميم فرد باستخدام غاز الأعصاب يعتبر استخداما للأسلحة الكيميائية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكما أكد المجلس مجددا في تشـــرين الثاني/نوفمبر الماضـــي في البيان الرئاســـي S/PRST/2019/14، فإن أي اســـتخدام للأســـلحة الكيميائية – في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي شـــخص وفي أي ظرف من الظروف – أمر غير مقبول ويشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، ويجب محاسبة المسؤولين عنه. ويجب على روسيا أن تجري على وجه السرعة تحقيقا كاملا وشفافا في استخدام سلاح كيميائي محظور على أراضيها. فلا يمكننا السماح بأن يصبح هذا السلوك طبيعيا. ويجب على روسيا أن تتعاون تعاونا كاملا مع المؤسسات ذات الصلة، بما فيها مجلس الأمن.

وأخشـــى أنه ليس من الصـــعب فهم دوافع روســـيا في مهاجمة منظمة حظر الأســـلحة الكيميائية والسعي باستمرار إلى تقويضها.

المرفق الخامس عشر

بيان نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها وعلى كلماتها الختامية الملهمة.

لقد اجتمع مجلس الأمن حتى الآن في مناسبات لا حصر لها – قبل اتخاذ القرار 2118 (2013) بالإجماع وبعده – لمناقشة استخدام نظام الأسد المتكرر للأسلحة الكيميائية وازدراءه للرد الدولي الناتج عن ذلك، وعدم تعاونه مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

فسلوك النظام ليس موضع شك. وقد أثبتت التحقيقات المتكررة التي أجرتها آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتقرير الأخير لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة الوقائع. قوات الأسد مسؤولة عن فظائع مروعة وعن معاناة إنسانية لا توصف.

وكما سمعنا للتو، فإن الاستخدام الهمجي للأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا أمنيا غير مقبول لجميع الدول، وعندما تستخدم أسلحة من هذا النوع، يجب على جميع أعضاء المجلس اتخاذ إجراءات حاسمة لمحاسبة مرتكبيها.

والجهات الممكنة للأسد، بما في ذلك الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية، تشترك معنا جميعا في تلك المسؤولية. كيف يمكن لتلك الحكومات أن تدافع عن الواقع البشع المتمثل في أن القوات الجوية السورية ألقت مرارا قنابل السارين والكلور على المدنيين، وتدعي في نفس الوقت أنها تؤيد المعايير الدولية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية؟ إنه أمر لا يعقل، ببساطة.

ومن المفجع أن الوضع المنقسم سياسيا الذي نجد أنفسنا فيه اليوم لا يعطي سببا يذكر للاعتقاد بأن المساءلة عن هذا السلوك البائس أمر في المتناول. والمجلس يعطل عن أداء مهمته من قبل الأعضاء الدائمين الذين يعتزمون حماية عميل بأي ثمن، بما في ذلك حياة العديد من الأبرياء من النساء والرجال والأطفال السوريين. فما لم يغير هؤلاء الأعضاء سلوكهم، ليس لدى الأسد سبب يذكر لتغيير سلوكه.

ولذلك فليس من المستغرب أن نظام الأسد لم يستجب، كما سمعنا، لمطالب المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن يعلن عن مرافق تم فيها تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية؛ وأن يكشف عمّا تبقى لديه من مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها؛ وأن يتعاون مع المنظمة لكي يصرّح بالكامل عن برنامجه للأسلحة الكيميائية. بدأت هذه التمثيلية منذ عام 2013، عندما انضمت سورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وكأن استخدام الأسلحة الكيميائية لم يكن سيئاً بما فيه الكفاية، فالشعب السوري بات يتضور جوعاً وتم تدمير مجتمعاته. والإغاثة الإنسانية مقيدة، وتكافح البلدان المجاورة من أجل استيعاب أعداد اللاجئين المتزايدة. تتصرف الحكومات المسؤولة بمسؤولية. وتعزز وتحمي حقوق الإنسان ورفاه مواطنيها. وهي تتعاون مع جيرانها في السعي إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار. وتمتثل لالتزاماتها الدولية، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد فشل النظام السوري في تنفيذ جميع تلك الالتزامات الأساسية.

ويجب على الدول المسؤولة أن تقف صفاً واحداً ضد سلوك نظام الأسد وجمهور مؤيديه. وبينما تعرقل روسيا والصين المجلس، يجب أن يستمر الجهد المبذول في أماكن أخرى لمتابعة المساءلة. ويجب أن نتخذ كل الإجراءات المتاحة في المؤتمر المقبل للدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب

أن نوثق فظائع النظام السوري بدقة. ويجب أن نُعطي المشردين صوتاً وأن نحافظ على تاريخهم. ويجب أن نسلّط الضوء على سلوك عناصر تمكين النظام حيثما أمكن وأن نطالب بمساءلتهم عن سلوكهم. إن ضحايا هجمات الأسد بالأسلحة الكيميائية لا يستحقون منا أقل من ذلك.

المرفق السادس عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أود أن أشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها اليوم عن تنفيذ القرار 2118 (2013).

وأود أولاً وقبل كل شيء أن أبدأ بإعادة التأكيد على سياسة فييت نام الثابتة المتمثلة في دعم النزع الكامل للسلاح وعدم الانتشار في مجال أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية. ونود أن نكرر إدانتنا القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية بأي شكل من الأشكال، ومن جانب أي شخص، وفي أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف، ولأي سبب من الأسباب. يجب احترام التزامات الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية احتراماً كاملاً.

إن فييت نام، بوصفها عضواً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تؤيد تماماً عمل المنظمة على النحو الذي أناطتها به اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسنواصل تشجيع مساعي المنظمة من أجل مساعدة الدول الأطراف في التنفيذ الكامل للاتفاقية. ولضمان تحقيق نتائج ملموسة، يجب أن تجري تحقيقات المنظمة في أي استخدام محتمل للأسلحة الكيميائية على نحو شامل ومحايد وغير مسيّس لإيجاد أدلة قاطعة لا يمكن دحضها.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، نشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء الاستخدامات المزعومة للأسلحة الكيميائية التي تؤثر على حياة المدنيين والبيئة المعيشية.

وتحيط فييت نام علماً باستمرار التعاون بين المنظمة وسورية في السنوات الماضية، وكذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، على النحو المذكور في التقرير الخامس والثمانين للمدير العام للمنظمة (انظر S/2020/1056، المرفق).

ويسر فييت نام أن ترى أن كلا الجانبين قد تمكن من الحفاظ على التعاون في مواجهة التحديات المختلفة التي أوجدتها جائحة فيروس كورونا. ونرحب على وجه الخصوص بإجراء الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلان والسلطة الوطنية السورية في دمشق في أواخر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر. ونحيط علماً أيضاً بتقديم سورية تقارير شهرية إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن مشاركة آليات المنظمة فيما يتعلق بالحوادث الأخرى المختلفة.

ولا يزال توضيح المسائل المعلقة أمراً حاسماً بغية وضع حد لهذه المسألة التي طال أمدها. بيد أنه من غير المستصوب أنه لا يزال هناك عدم إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالتعاون بين الجانبين. نجد ذلك في مختلف التقارير الشهرية، فضلاً عن أحدث تقرير عن تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ 9 تموز/يوليه (انظر S/2020/1033، المرفق). ولهذا السبب، ندعو الجانبين إلى تكثيف جهودهما للتعاون. ونعتقد أن استمرار التواصل هو أنجع سبيل لمعالجة الثغرات المتبقية والعمل على التنفيذ الكامل للقرار 2118 (2013).

ونلاحظ مع الأسف، في ما يخص إيجاد حل لمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، أن هناك خلافاً شديداً بين مختلف الأطراف. ولذلك تود فييت نام أن تؤكد على الأهمية الحيوية للوحدة في هذا الشأن، سواء بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو بين أعضاء مجلس الأمن. ولا يمكن إيجاد حل ملموس

للتغلب على الخلافات إلا إذا كانت هناك مشاركة بناءة وغير مسيسة في الحوار والتعاون. ونتطلع أيضاً إلى مزيد من المداولات بشأن هذه المسألة في المؤتمر القادم للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي الختام، لا حاجة إلى القول إن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الراهنة في سورية هو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، بما يتفق تماماً مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وينبغي معالجة جميع المسائل بأكثر الطرق شمولا لإيجاد حل دائم.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

تولي إيران أهمية كبيرة للتنفيذ الكامل والمتوازن وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتؤكد على ضرورة التمسك بسلطة ومصداقية ومشروعية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية.

وتدين إيران، بوصفها أحد الضحايا الرئيسيين لاستخدام تلك الأسلحة في التاريخ المعاصر، بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وينبغي بذل كل جهد ممكن لمنع أي استخدام لهذه الأسلحة المروعة.

بيد أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا إذا طُبقت جميع الأدوات المتاحة تطبيقاً حقيقياً ومهنياً، وقبل كل شيء من دون تسييس أو تمييز من أي نوع.

ومع ذلك لا نزال نشهد، وللأسف، هنا في المجلس وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في السنوات العديدة الماضية وجود مجموعة من الدول الأعضاء التي اختارت أن تسيء بصورة منهجية استخدام العملية ذات الصلة بغية تحقيق أهدافها ذات الدوافع السياسية بأي ثمن كان. وهي تتذرع بسلسلة من الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة، وتسيء استخدام هذه الهيئات ضد الحكومة السورية وتتجاهل التقدم الذي أحرزه هذا البلد حتى الآن في تنفيذ التزاماته.

والحقيقة هي أن رئيسة البعثة المشتركة للقضاء على الأسلحة الكيميائية في سورية أكدت في تقريرها النهائي إلى المجلس عام 2014 أن سورية قد أوفت بجميع التزاماتها وأن كامل مخزوناتها الكيميائية قد دُمرت. وقد أكدت ذلك فيما بعد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها.

لقد قدمت سورية إلى المنظمة، حتى الآن، 83 تقريراً شهرياً وكميات كبيرة من المعلومات، وأعلنت في رسالة مؤرخة 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى المدير العام للمنظمة التزامها بمواصلة العمل مع الأمانة الفنية لحل المسائل العالقة في أقرب وقت ممكن – وآخر مثال على ذلك هو عقد الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات بين سورية وفريق تقييم الإعلان مؤخراً لحل المسائل العالقة في الإعلان الأولي لسورية.

وعلى الرغم من هذا التعاون من جانب سورية، فإن بعض البلدان الغربية تنتهج سياسة عقيمة هنا في المجلس وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو أمر لا يؤدي إلا إلى الانقسام في كليهما وتآكل شرعيتهما ومصداقيتهما. وعلاوة على ذلك، أضعفت تلك السياسة الكفاءة المهنية وعملية صنع القرار بتوافق الآراء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما أثر سلبا على الجهود الرامية إلى تحقيق الغرض الأصلي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية تحقيقا كاملا وفعالا، وهو القضاء على الأسلحة الكيميائية، وهو غرض لم يتحقق بعد بسبب تقاعس الولايات المتحدة بشكل واضح عن تدمير أسلحتها الكيميائية، بوصفها الدولة الطرف الرئيسية الوحيدة التي تمتلك هذه الأسلحة.

إن مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على المحك. ويجب بذل كل جهد ممكن لاستعادة سلطتها وتعزيز التنفيذ الكامل وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

السيدة الرئيسة،

أتوجه إليك وإلى بلدك الصديق، سانت فنسنت وغرينادين، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، وكلنا ثقة بإدارتكم الناجحة لأعمال هذا المجلس. وأشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس حول ما يسمى بـ"الملف الكيميائي".

أسجل بدايةً الإعراب عن رفضنا القاطع لما ذكرته السيدة ناكاميتسو بخصوص عدم تلقيها لأي رد أو معلومات جديدة من الحكومة السورية قبل تقديمها هذه الإحاطة، فهذا كلام غير صحيح على الإطلاق، ذلك أننا كنا قد وجهنا يوم أمس رسالتين بالبريد الإلكتروني للسيدة ناكاميتسو تتضمنان أبرز المعلومات والمستجدات حول التعاون السوري ومضمون الرسالة الرسمية التي وجهّها السيد نائب وزير الخارجية والمغتربين إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بتاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، والتي تتضمن ردوداً على بعض استفساراته. علاوة على ذلك، فإن بلدي يستضيف حالياً وفداً من الخبراء والمفتشين وصلوا أول أمس إلى دمشق (3 تشرين الثاني/نوفمبر)، وسيبقون في سوريا حتى 24 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، أي لمدة 21 يوما. وسورية تتعاون تعاوناً تاماً مع المنظمة وتؤمن لهؤلاء الخبراء والمفتشين الحماية والامن والسلامة، والدخول غير المقيد إلى كل الأماكن التي يريدون تفتيشها. وهذه هي الجولة السابعة للتفتيش، وقد صدرت تقارير الجولة السابقة (السادسة)، وأكّد فيها خبراء المنظمة عدم وجود أيّ مواد كيميائية وأيّ أنشطة محظورة بموجب الاتفاقية في مركز البحوث في برزة وجمرايا. طبعاً هذا الكلام للرد على كل من حاول تضليل المجلس اليوم بالقول إن الحكومة السورية لا تتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد استمعت باهتمامٍ إلى بيانات السيدات والسادة الزملاء في هذه الجلسة، وفي حين أعربُ عن تقديرنا البالغ لمواقف الدول الأعضاء المتمسكة بمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، والتي تشاطرنا إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أي زمانٍ ومكان وتحت أي ظرف كان، فإن موقفنا مع هذه الدول يركز، ببساطة، على ضرورة الابتعاد عن تسييس هذه القضايا الهامة والحفاظ على الطابع الفني لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومصداقيتها ومهنيتها. ومن هذا المنطلق، فإنني أتوقف مستغرباً كل الاستغراب أمام المشهد السوريالي العبثي الذي يُكرّره ممثلو الدول الغربية بلا كلل أو ملل في إصرار على التمسك بنهج غوبلز الذي يعرفونه جيداً، وإمعانٍ في إنكار كافة الحقائق والأدلة والبراهين التي تؤكد عدم صحة مزاعمهم.

إن مواقف حكومات الدول الغربية في تعاملها مع القضايا المتعلقة بالوضع في بلدي، سواء ارتبطت بالشأن السياسي أو الإنساني أو الكيميائي، تذكرني برواية الكاتب الاسكتلندي الشهير روبرت ستيفنسون التي تحمل اسم "الدكتور جيكل والسيد هايد (Dr. Jekyll and Mr. Hyde)"، فهذه الدول تحاول جاهدةً تقمص دور الدكتور جيكل، الشخصية الطيبة، عندما تتشدق بالحديث عن القيم والمبادئ النبيلة والشعارات الرّنانة، في حين أنها تنتهج في الواقع، وفي تعاملها مع غيرها من الدول، سلوك المستر هايد، الشخصية الشريرة التي لا تتوانى عن ارتكاب شتى أنواع الجرائم وتستمتع بمعاناة ضحاياها. إن

حكومات تلك الدول مسؤولة بشكلٍ مباشر ولا يقبل التشكيك عن المعاناة التي يعيشها شعب بلدي منذ حوالي 9 سنوات وذلك لانخراط حكومات هذه الدول المباشر في الحرب الإرهابية والسياسية والاقتصادية والمالية على بلدي.

وحتى في مجال نقاشنا اليوم، والمرتبط بالحد من التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، تبرز الهوة العميقة والانفصام في مواقف الدول الغربية التي دمرّت العراق تحت ستار أكاذيب ثَبتَ زيفها، والتي تشن – منذ سنوات – حملة تضليلية وتلفق الاتهامات ضد بلدي، في حين أنها هي ذاتها تقدم الرعاية والدعم العسكري والفني والإعلامي لتعزيز ترسانة الاحتلال الإسرائيلي من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية لا بل تتولى مهمة الدفاع عنها – عن إسرائيل – في المحافل الدولية لاستدامة انتهاكات إسرائيل للاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة. فهل تنسجم مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وشغل المقاعد الدائمة وغير الدائمة في هذا المجلس مع هذا الانفصام والانتقائية والازدواجية في المعايير؟ وأين ذهبت دروس التاريخ وشهادات وتقارير هانز بليكس وسكوت ريتر وديفيد كيلي وخوسيه بستاني وغيرها من الوثائق التي تفضح تلاعب دول بعينها بهذه القضايا لخدمة أجنداتها على حساب السلم والأمن الدوليين، وعلى حساب أرواح ورفاه شعوبنا؟ وماذا عن الحقائق والبراهين التي قدمها المفتش في منظمة الحظر إيان هندرسون، والبروفيسور ثيودور بوستول، والسيد آرون ماته، خلال الجلسة غير الرسمية التي عقدها مجلس الأمن بتاريخ 2020/9/27 وفق صيغة آريا وبمبادرة روسية مشكورة؟ وكلكم تذكرون الفضيحة التي حدثت في تلك الجلسة عندما أصر ممثلو الدول الغربية على منع السيد خوسيه بستاني من الحديث!

يؤكد لبدي مجدداً أنه لم يستخدم الأسلحة الكيميائية، ولم يعد يمتلكها أساساً، وأنه التزم ولا يزال ملتزما بالتعاون مع منظمة الحظر وأمانتها الفنية وفريق تقييم الإعلان، وذلك لتسوية جميع المسائل العالقة بما يتيح إغلاق هذا الملف بشكل نهائي في أقرب وقت ممكن وإخراجه من دائرة الألاعيب السياسية والتضليل الإعلامي.

وأذّكرُ، في هذا الصدد، بأن بلدي تمكن، رغم الظروف الأمنية الصعبة التي مررنا بها قبل سنوات، ورغم التحديات الجسيمة التي فرضتها التنظيمات الإرهابية والإرهابيون العابرون للحدود ومشغلوهم، تمكن من التعاون مع الأمم المتحدة في نيويورك ومنظمة الحظر في لاهاي للوفاء بتعهداته الناجمة عن انضمامه لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في العام 2013. وقد أسفر ذلك التعاون، كما تعرفون، عن التخلص من كامل المخزون الكيميائي السوري وتدمير مرافق الإنتاج ذات الصلة، وقد زفّت السيدة "سيغريد كاغ"، رئيسة البعثة المشتركة للتخلص من الأسلحة الكيميائية في سورية، هذا النبأ لمجلسكم الكريم في إحاطتها المقدمة إليكم قبل ما يزيد عن خمسة أعوام (بالضبط في حزيران/يونيه 2014)، كما أكدته الوثائق الصادرة عن الأمانة الفنية لمنظمة الحظر وآخرها التقرير الشهري/85/للمدير العام الصادر بتاريخ 2020/10/26.

وبالرغم من هذه التأكيدات، وبرغم مشاهدة الدول الغربية بأعين ممثليها لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية السورية على متن السفينة الأمريكية MV-Ray وسفن أخرى تابعة لدول أوروبية، فقد تمسكت بعض الدول الأعضاء بمواقفها العدائية تجاه بلدي، وسعت لزيادة التصعيد والضغط السياسي، وشنّت أعمال العدوان الأحادية تارةً والثلاثية طوراً التي استبقت أي مساع للتحقق واستجلاء الحقائق وسوّت منشآت مدنية كمركز برزة للبحث العلمي بالأرض، رغم تأكيدات المنظمة وفرقها عدم استخدام هذا المركز في أي أنشطة غير مشروعة وتفتيشه مراراً،

وعمدت هذه الدول إلى ابتكار آليات غير شـــرعية تم تمريرها على نحو مخالف للقانون ولأحكام اتفاقية الأســـلحة الكيميائية مثل "فريق التحقيق وتحديد الهوية"، والبناء على تقارير هذا الفريق التي تفتقر لأدنى مقومات المصـــداقية والمهنية، كتقرير حوادث اللطامنة الملفق مثلا، وتجاهل المعلومات المقدمة من كل من الجمهورية العربية السورية والاتحاد الروسي، وتسويق القرار الصادر عن الدورة 94 للمجلس التنفيذي لمنظمة الحظر وفرض مواعيد وآجال زمنية مصطنعة لا تنسجم مع التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، وصـولا إلى تقديم الإدارة الأمريكية الحالية مشروع قرار تصـعيدي في هذا المجلس يهدف إلى خدمة جداول أعمالها وفرضها بالضغط والتهديد.

هذا يعيدنا للدكتور جيكل والسـيد هايد، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تدعي الحرص على الحد من التسلح ومنع الانتشار، والتي تقدمت للمجلس بمشروع قرار ضد بلدي، هي ذاتها الدولة الوحيدة الطرف في اتفاقية الأســـلحة الكيميائية التي لا تزال تمتلك مخزونات هائلة من هذه الأســـلحة منذ الحرب العالمية الثانية وترفض تدميرها، والتي تسـعى وحلفاؤها للتغطية على جرائم التنظيمات الإرهابية واسـتخدامها أسـلحة كيميائية وغازات سامة ضد المدنيين السوريين وضد قوات الجيش العربي السوري.

وقد تجلى ذلك مجددا في تقرير "بعثة تقصـــي الحقائق" المتعلق بحادثة حلب التي وقعت بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 والتي استخدمت فيها التنظيمات الإرهابية الأسلحة الكيميائية مما أسفر عن إصـــابة 125 مواطنا مدنيا وعســـكريا، فخلصـــت البعثة إلى الالتفاف على هذه الحقائق الدامغة بالادعاء العجيب بأنها غير قادرة على تحديد ما إذا كانت المواد الكيميائية قد اسـتخدمت في هذا الهجوم، وذلك على الرغم من الأدلة والبراهين التي قدمتها لها الحكومتان السـورية والروسـية. فهل كانت بعثة التحقيق سـتتبنى نفس الموقف في حال كان من الممكن تلفيق اتهام للحكومة السورية بالمسؤولية عن ذلك؟

إن بلدي ملتزم بالاسـتمرار في التعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسـلحة الكيميائية وفريق تقييم الإعلانات لحل جميع المسـائل العالقة. وانطلاقاً من ذلك، وجه بلدي، بتاريخ 4 تشـرين الأول/أكتوبر، أي يوم أمس، رسالةً رسمية إلى المدير العام للمنظمة تضمنت ردودا على استفساراته بخصوص تنفيذ قرار الدورة 94 للمجلس التنفيذي حول حوادث اللطامنة. كما قدم بلدي بتاريخ 15 تشـــرين الأول/أكتوبر تقريره الشهري الـــ 83 للأمانة الفنية حول النشاطات المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومنشآت إنتاجها، وتم في شـــهر أيلول/سـبتمبر الماضـــي تمديد اتفاق التعاون الثلاثي بين الحكومة السـورية والأمم المتحدة ومنظمة الحظر لمدة سـتة أشـهر اعتبارا من 30 أيلول/سـبتمبر. وعقدت خلال الفترة من 28 أيلول/سـبتمبر إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر الجولة الـــ 23 من المشاورات بين الحكومة السورية وفريق تقييم الإعلانات الذي زار دمشـــق وقدمت له الحكومة السـورية جميع التســهيلات لإنجاح مهمته. على الرغم من كل هذه المعلومات ما زال بعض الزملاء في هذا المجلس والسـيدة ناكاميتسـو ينبرون للقول بأن الحكومة السـورية لا تتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولا مع فريق تقييم الإعلانات.

بناء على هذه المعطيات الإيجابية من جانب بلدي، نطالب الدول الأعضـــاء في منظمة حظر الأسـلحة الكيميائية كافةً برفض تسـييس الطابع الفني للمنظمة ومعالجة ما شـاب عملها من تسـييس وعيوب جسـيمة من شـأنها تقويض مكانة ومصـداقية المنظمة. كما نطالب الممثلة السـامية لنزع السـلاح، السـيدة إيزومي ناكاميتسـو، بالتزام ضـوابط المهنية والحيادية والموضـوعية وعدم تجاهل ما نقدمه لها من معلومات وذلك حرصا على ولاية الأمم المتحدة ومصداقيتها.

تجدد حكومة بلدي الإعراب عن دعمها للاتحاد الروســـي في مواجهة المزاعم الغربية المتعلقة بما يسمى بقضية نافالني ومن قبلها قضية سكريبال.

ختاما، من المؤسـف أن تغيب أصــول التخاطب الدبلوماســي، بحدها الأدنى، عن مقاربة الزميل، ممثل ألمانيا. كنا نفترض أن يتحسن أداؤه ويصقل لغته بعد أن أمضى ما يقارب عامين في عضوية مجلس الأمن غير الدائمة، لحســـن الحظ. يشـــير التاريخ إلى أن ألمانيا كانت في حالة حرب مع بلدي في بداية الحرب العالمية الثانية عندما اجتاحت قوات ألمانيا النازية مع قوات نظام فيشي الفرنسي العميل بلدي، الأمر الذي دفع سورية إلى إعلان الحرب، لاحقا، على ألمانيا النازية ثم المشاركة مع الدول المنتصرة على ألمانيا النازية في تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945. التاريخ يعلمنا أيضاً أن بلدينا احتفظا بعلاقات طبيعية منذ القضاء على النازية، غير أن الممثل الدائم لألمانيا في المجلس يصّر في مداخلاته المتكررة على اعتماد لغة مفرطة في العدائية تجاه بلدي وكأننا في حالة حرب. نحن، من طرفنا، لسنا في حالة حرب مع ألمانيا خلافا لقناعات وأوهام السفير الألماني.

المرفق التاسع عشر

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينرلي أوغلو

أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة وأشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

يؤكد التقرير الخامس والثمانون (انظر S/2020/1056، المرفق) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مرة أخرى، الحاجة إلى مواصلة العمل من أجل القضاء على خطر استخدام أسلحة الدمار الشامل في سورية.

ولا يزال النظام السوري يستخف بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي يقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مساءلة النظام عن جرائمه الموثقة جيدا ضد الإنسانية.

ولا تزال الثغرات وأوجه التضارب والتناقضات المحددة في الإعلان الاحتيالي للنظام من دون حل، ما يتعارض مع التزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

ويجب حل المسائل المعلقة المتصلة بالإعلان الأولي للنظام السوري بالتعاون الكامل مع فريق تقييم الإعلانات. ويجب أن يعلن النظام عن النطاق الكامل لبرنامجه للأسلحة الكيميائية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من دون مزيد من التأخير.

لقد كان قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في 9 تموز/يوليه خطوة حاسمة إلى الأمام في معالجة مسألة حيازة النظام السوري الأسلحة الكيميائية واستخدامها.

نعرب عن قلقنا البالغ إزاء عدم تنفيذ نظام الأسد لهذا المقرر في غضون 90 يوما، على النحو المبين في المقرر نفسه، وكما أشار إلى ذلك أيضا تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتتطلع تركيا إلى اتخاذ المزيد من التدابير، لا سيما خلال الدورة المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف، لمعالجة عدم قيام النظام السوري بالإعلان عن جميع أسلحته الكيميائية ومرافق إنتاجها وتدميرها بطريقة يمكن التحقق منها تماما.

ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف على وجه السرعة وعلى نحو موحد بشأن هذه المسألة الحاسمة. وسيشكل ذلك الضمان الوحيد لمنع النظام من استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل ضد شعبه.

وتعمل بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية على إتمام التحقيقات المتبقية من حيث صلتها باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونتطلع إلى رؤية نتائج تلك التحقيقات. ونحيط علماً بتقريري البعثة عن حادثي سراقب وحلب، الصادرين في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ويثبت تقرير البعثة عن مزاعم الهجوم بالأسلحة الكيميائية في حلب في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بطلان مزاعم النظام. وتلك المزاعم التي لا أساس لها من الصحة لا تهدف إلا إلى صرف الانتباه عن مسؤولية سورية المؤكدة تماما عن عدد من الهجمات بالأسلحة الكيميائية.

وتكرر تركيا تأكيد دعمها الكامل لفريق التحقيق وتحديد الهوية، وتتطلع إلى نشر تقريره المقبل. ونؤكد مرة أخرى ثقتنا في نزاهة وحياد الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفريق تقييم

الإعلانات، وفريق التحقيق وتحديد الهوية، وبعثة تقصـــي الحقائق. وينبغي دعم الجهود القيمة لهذه الجهات، بدلا من عرقلتها أو النيل من مصداقيتها.

ونود أن نكرر دعوتنا إلى المساءلة في سورية. إن تقارير آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبعثة تقصي الحقائق، وتقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية الصادر مؤخرا بشأن اللطامنة، توفر أساسا كافيا يمكننا الاستناد إليه لوضع حد للإفلات من العقاب. ويعمل فريق التحقيق وتحديد الهوية بعناية فائقة لتحديد هوية مرتكبي الهجمات بالأســـلحة الكيميائية في ســـورية، ونحن نشـــيد بجهوده.

كما نؤيد تماما التعاون بين أمانة المنظمة والآلية الدولية المحايدة المســتقلة للمســاعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية الســـورية منذ آذار/مارس 2011. وكذلك فإن الجهود التي تبذلها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية لا تقدر بثمن، وهي تسهم إسهاما كبيرا في التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وينبغي ألا نسمح بمحاولات المساس بالقاعدة التي تحظر استخدام أسلحة الدمار الشامل. وكجزء من واجبنا الجماعي، يجب علينا جميعا أن نحث النظام الســـوري على التعاون مع منظمة حظر الأســـلحة الكيميائية. لقد لجأ نظام الأسـد إلى اسـتخدام الأسـلحة التقليدية والأسـلحة الكيميائية على حد سـواء خلال الحرب التي ظل يشنها ضد مواطنيه على مدى عقد من الزمن. ونناشد مجلس الأمن أن يعمل في وحدة وأن يمضي في تنفيذ قراره 2118 (2013).

وأخيرا، أود أيضـا أن أذكّر بالمسـؤولية الخاصـة لأولئك الذين لديهم نفوذ على النظام السـوري في هذا الصـــدد. وســـيحكم علينا التاريخ، ليس فقط بما فعلناه، بل وكذلك بما لم نفعله. ونحن بحاجة إلى العمل بحزم من أجل ضمان المساءلة في سورية. وهذه مسؤوليتنا التاريخية تجاه ضحايا تلك الهجمات الكيميائية.